SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.22 NO. 1 2023
DOI: 10.51984/JOHS.V22I1.2460

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

العدالة الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالمجتمع الليبي

مبروكة عبد السلام غيث فراوي

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

تتناول يعد غياب العدالة الاجتماعية أحد أسباب هذا الحراك الاجتماعي الثوري الذي شهدته ليبيا وبعض الدول العربية. فمبدأ المساواة وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص الذي يمثل حجر الأساس في العدالة الاجتماعية، فقد شهدت ليبيا على مدى عقود، تغيرات محلية واقليمية وعالمية في الوضع الاقتصادي لها. كما هو معروف أن تدهور الأمن الاقتصادي قد أثر سلبا على الأمن القومي في المجتمع الليبي، الأمر الذي يحتاج الى وقفة جادة لدراسة التحديات التي تقابل الاقتصاد الليبي وبالتالي الأمن القومي، حيث أن الأمن الاقتصادي مفتقد لدى شريحة كبيرة من المواطنين بسبب الفقر وانخفاض الدخل، وتراكم المشكلات التي يوجهها المجتمع الليبي على مدار العقود الأربعة الماضية والتي كانت سببا رئيسياً لقيام ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011. كما أن هناك علاقة وثيقة بين العدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي. حيث أن التهديدات التي تؤثر على الأمن القومي لا تأتي من الخارج فقط، بل قد تنبع من الداخل نتيجة لسوء السياسات التي تؤثر على انعدام العدالة الاجتماعية في الغذاء والصحة والتعليم والصناعة، وجميع المجالات الاقتصادية التي تؤدي بدورها في رفع نسب البطالة التي تمثل مشكلة ذات حدين اجتماعية واقتصادية، أن الفيصل فى تأثير التهديدات الخارجية والداخلية هو ما يُسمى "حد الخطر"، الذي تتحول بعده مشكلة عادية إلى مشكلة أمنية، وبالنظر الى الأعوام المنصرمة منذ اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير 2011، نرى تطبيقا فعليا لهذه المهددات الخارجية والداخلية التي أصبحت تهدد قضايا العدالة الاجتماعية والأمن علي المستوي الاقتصادي والقومي عموما. وبذلك فأن العدالة الاجتماعية الناتجة عن التوزيع العادل للدخل هي من أهم أسباب تحقيق الامن الاقتصادي. وبناء علي ذلك تهدف هذه الدراسة في الوقوف على أهمية الدور الذي تقوم به العدالة الاجتماعية في تحقيق الامن الاقتصادي والقومي بشكل عام ، وتسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ، وأهم مرتكزاتها ، والتطرق لتجارب بعض الدول في تطبيقها لمفهوم العدالة الاجتماعية ، بالإضافة إلي آليات تحقيقها ومعوقات تطبيقها في المجتمع الليبي . وبالتالي فان السؤال البحثي الرئيسي هو: ما هو دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الامن الاقتصادي بالمجتمع الليبي؟ وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة عن طريق جمع البيانات والمعلومات، وخلاصة ما توصلت إليه الدراسة أن تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية يعد ضرورة حتمية لحماية وتحقيق الأمن الاقتصادي في الوقت الراهن ، وبناءً على هذه النتائج توصلت الباحثة إلى بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد في انهاء حالة النزاع وخلق روح التعاون والسلام بين جميع مكونات المجتمع وتحقيق مبدا المساوة بين افراد المجتمع وبالتالي ضمان أمن الدولة القومي .

الكلمات المفتاحية:

العدالة الاجتماعية
الدور
الأمن الاقتصادي
تحقيق

Social justice and its role in achieving economic security in the Libyan society

Mabrouka Abd ulsalam Ghaith Faraway

Department of Sociology and Social Service, Faculty of Arts, Sabha University, Libya

*Corresponding author:
E-mail addresses: Mab.Farawy@sebhau.edu.ly

Article History : Received 15 February 2023 - Received in revised form 29 June 2023 - Accepted 30 June 2023

Keywords:
Moral Corruption
Social Media
Electronic Crimes
Values System
Crimes Of Defamation And Cyber Extortion.

A B S T R A C T

The crimes of defamation and cyber extortion that are published on the Internet are among the biggest manifestations of moral corruption in society today, and despite the difference in determining an acceptable definition of the materials being published, there is a factor that can be relied upon to determine their meaning, which is that these crimes include content that indicates a violation of sanctities and values morality in society. Accordingly, this study aims to know the repercussions of moral corruption on the value system in Libyan society, and to know the true goals behind what is published in the pages of defamation and cyber extortion, and to reveal the psychological and social effects of defamation and cyber extortion crimes on the values of society. To achieve this goal, the concepts related to moral corruption and crimes of defamation and cyber extortion were studied, as well as theoretical trends in the interpretation of crimes of defamation and electronic extortion as a manifestation of moral corruption. The study relied in its methodology on the descriptive approach. Thus, the main question that revolves around the study problem is: What are the implications of moral corruption on the value system in Libyan society?

The questions of the study were answered through the results of the exploratory study of the pages of electronic defamation and extortion that were identified in three pages, where the study concluded that the Libyan society in general and the society of Sabha city in particular, is a conservative society that still adheres to the agreed-upon values and standards and the percentage of moral corruption is not great, and finally the paper suggests some recommendations that concern with the preventive treatment to alleviate this problem and prevent its occurrence in the Libyan society.

المقدمة

تمثل هذه الدراسة محاولة من جانب الباحثة لتبين أبعاد العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومفهوم الأمن الاقتصادي ،وذلك باعتبار أن المفهومين يثيران العديد من الإشكالات ،وبخاصة عند استخدامهما في الدراسات السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية ،آما أنهما يمثلان من وجهة نظر الباحثة نموذجا للعلاقة بين الجزء والكل الأشمل ؛ حيث أن العدالة الاجتماعية تعد بمثابة المفهوم الأشمل والأعم ،ويعد حق الإنسان في الأمن الاقتصادي أحد الحقوق الأساسية في هذا السياق ، فقد دخلت العدالة الاجتماعية سلم اولويات الشعوب واحتلت حيزاً كبيراً في تفكير واهتمام الحركات الاجتماعية والسياسية، واختلطت بنضالها من اجل الخروج من نير المستبدين والتمتع بحق الحرية والمساواة لتحقيق الامن الاقتصادي والعيش الكريم، وهي تمثل عنصرا اساسيا في عملية اصلاح النسيج الاجتماعي في البلدان التي تعيش عاشت الحروب واوضاع النزاعات ما بعد الحروب مثلما هو حاصل في ليبيا . ذلك ان العدالة الاجتماعية تحتوي علي مجموعة من العناصر التي تضمن تحقيق الامن الاقتصادي المتمثلة في المساواة وتكافؤ الفرص والانصاف والمشاركة ورفض الظلم والاستبداد واحترام حقوق الأنسان وتجريم وتحريم وتأثيم الفساد، والحد من البطالة ومكافحة الفقر والامية وغيرها من المبادئ والمطالب التي تنتهي سياسيا بالنتيجة إلى الادارة العادلة للشأن العام وضمان تحقيق الامن الاقتصادي لإفراد المجتمع .ومن جانب أخر فأن المفهومين العدالة الاجتماعية والأمن الاقتصادي يمثلان تطورا مهما في حقل الدراسات السياسية والاجتماعية بوجه عام ،والأمنية والاستراتيجية والاقتصادية بصفة خاصة ،ويعود ذلك من وجهة نظري كباحثة إلى حقيقة أساسية مفادها أن الإنسان يمثل الوحدة الأساسية لقيام الدولة ،ويفترض أن يكون المحور والغاية لجميع السياسات العامة التي تطبق في الدول ،وكذلك المجتمع الدولي ،ومن ثم يجب إعادة الاعتبار إليه فهو المستهدف بالأمن بمختلف مكوناته، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع وبين مختلف مكوناته دون تحيز او عنصرية ، ومن ثم فشعور الإنسان بالعدالة الاجتماعية يمثل المؤشر الحاسم لتحقيق الامن الاقتصادي ومن هنا تعتبر دراسة العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومفهوم الامن الاقتصادي مسألة مهمة في تحليل العلاقة بين المواطن ومدي ولائه للدولة .

وختاما، فإن الدراسة توفر مجموعة واسعة من التوصيات التي تعطي أفضل التوقعات لتحقيق أعلى معدلات للنهضة المعلوماتية والأمن الاقتصادي في المجتمع الليبي .

تحديد مشكلة الدراسة:

يعد الأمن الاقتصادي من الأولويات التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقه خاصة في ظل الأزمات والاوضاع الاقتصادية التي تشهدها البيئة العربية في الآونة الأخيرة ، وما نتج عنها من أثار سلبية كارتفاع معدلات البطالة وانعدام السيولة النقدية ،وتفشي ظاهرة الفقر وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة ، مما أثر سلباً على اقتصاديات الدول العربية المتميزة بالهشاشة والضعف، نتيجة لاعتماد تلك الاقتصاديات بنسبة كبيرة على أرادات البترول، مما جعلها عرضة للتأثر بشكل كبير للتغيرات الحاصلة فيه، الأمر الذي يستلزم ضرورة تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية وتسخير كافة الإمكانيات لضمان تحقيق الامن الاقتصادي. والذي يتطلب توفير دخل ثابت للفرد من خلال عمله المنتج مقابل اجر محدد، او شبكة مالية عامة وامنه .

حيث تسعي هذه الدراسة للبحث عن المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن الاقتصادي وتسخير الإمكانات اللامتناهية التي توفرها العدالة الاجتماعية من أجل إحلال تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة وتأثير ذلك على الأمن الاقتصادي للوطن والمواطن. ولضمان تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع الليبي كهدف استراتيجي تؤكد الدراسة على دور العدالة الاجتماعية كأسلوب ضروري للتحرك وتعبئة وتركيز الجهود لمواجهة التحدّيات والاستفادة من الفرص الموجودة في البيئة الخارجية والذي يأخذ في الحسبان نقاط الضعف ونقاط القوة في البيئة الداخلية سعيا لتحقيق أهداف تنموية وتحقيق الأمن الاقتصادي، و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المركزية للدراسة في:

ما دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الامن الاقتصادي بالمجتمع الليبي؟

تندرج ضمن الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدي تطبيق العدالة الاجتماعية في السياسات الاستراتيجية للدولة وتحقيق مفهوم الامن الاقتصادي ؟

2. ما هي أهم مرتكزات العدالة الاجتماعية ومعرفة مؤشرات قياسها في المجتمع الليبي .؟
3. ما هي مظاهر تأثير التهديدات الاجتماعية الداخلية على مختلف أبعاد الأمن الاقتصادي في ليبيا؟
4. ماهي أهم التحديات التي يواجها المجتمع في تطبيق العدالة الاجتماعية بين افراده لضمان أمنهم الاقتصادي؟
5. ما هي الإستراتيجيات التي ممكن أن تعتمدها الحكومة الليبية في مواجهة الازمة الاقتصادية ؟
6. ماهي أهم نماذج العدالة الاجتماعية التي طبقت في مختلف دول العالم لمواجهة الازمة الاقتصادية ومدي استفادتنا منها ؟
7. ما هي ألأطر العملية التي سيطبقها المجتمع في حل مشكلات غياب العدالة الاجتماعية؟

وقد عالجنا موضوع الدراسة من هذه المنطلقات باستعراض نقاط: مفهوم العدالة الاجتماعية، ومرتكزاتها ، ومؤشراتها، ومعوقات تفعيلها في المجتمع الليبي، والتركيز على دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الامن الاقتصادي بالتطرق لأهمّ الاستراتيجيات التي ستطبقها الدولة لسيادة العدالة الاجتماعية ، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، وصولا للعديد من المقترحات التي تثري هذا الموضوع الهامّ.

- أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعت الباحثة لاختيار مشكلة الدراسة هي:

1-تخصص الباحثة في علم الاجتماع الجنائي، واهتماماتها بالشواغل التي يعاني منها المجتمع الليبي، ولا سيما المتعلق بأمنهم الاقتصادي.

2-الاهتمام بالبحث العلمي في أثراء مكتبة الجامعة بموضوعات جديدة تخدم المجتمع وتسهم في ايجاد حلول للعديد من قضاياه.

3-القيمة العلمية للموضوع من الناحية الاقتصادية، باعتبار قضية العدالة الاجتماعية قضية ملوسة في المجتمع تستحق الدراسة.

4-اهتمام المجتمع بالقضايا التي تساهم في المصالحة الوظنية ولا سيما للعدالة الاجتماعية أثر كبير في هذه القضية الشاغلة لجميع افراد المجتمع .

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:** تتمثل فى محاولة غلق الفجوة البحثية الخاصة بنقص الد راسات المرجعية حول (العدالة الاجتماعية)

ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي، كأحد ابعاد الامن الانساني، كما توفر المادة العلمية للباحثين والمتخصصون في مجال الدراسات الاقتصادية وتنمية الاقتصاد، كذلك تأتي أهمية الدراسة في كونه مواصلة لبحوث ودراسات سابقة قام بها متخصصون ومهتمون بالعدالة الاجتماعية وأثرها على الامن الاقتصادي.

- **الأهمية التطبيقية:** تتمثل الأهمية العملية للدراسة في محاولة فى تحقيق الامن الاقتصادي لدي افراد المجتمع الليبي، لما له من تأثير إيجابي على الاستقرار السياسي والامن القومي، في ضوء التأكيد على أهمية وجود العدالة الاجتماعية، فالمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية تخطى الجانب التطبيقي المتعلق بتوزيع الثروات وضمان الحريات العامة والمساواة في صنع القرار وحماية حقوق الإنسان، لتصل إلى إعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع. بعبارات أخرى، فإن رصد واقع العدالة الاجتماعية هو أيضاً رصد لطبيعة الدولة المتشكلة بعد المرحلة الانتقالية وتغير الحكومات، ومن المتوقع أن تساعد نتائج الدراسة في تقييم الأوضاع الاقتصادية والاليات التي اتبعتها الدولة خلال فترة الدراسة للخروج بنتائج يمكن الاستفادة منها مستقبلاً .

أهداف الدراسة :

- تهدف هذه المحاولة البحثية المتواضعة الى تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية في ليبيا خلال الفترة الراهنة والمستقبلية ، وفي ذات الوقت تسليط الضوء على بعض مؤشرات الامن الاقتصادي في ليبيا ، ومن ثم التحري عن مدى فاعلية العدالة الاجتماعية في تحقيق الامن الاقتصادي مع تغيرات الوضع الاقتصادي والسياسي.

1. العمل علي تطبيق العدالة الاجتماعية وفق السياسات الاستراتيجية التي تضعها الحكومة من أجل تحقيق الامن الاقتصادي في الدولة الليبية.
2. معرفة آلية تفعيل مفهوم العدالة الاجتماعية ورسم سياسة استراتيجية متكاملة بين وزارات الدولة في تحقيق العدالة بين افراد المجتمع وضمان امنهم الاقتصادي
3. معرفة أهم مظاهر التهديدات الاجتماعية الداخلية علي مختلف ابعاد الامن الاقتصادي.
4. العمل علي وضع خطة استراتيجية تعتمد علي مفهوم العدالة الاجتماعية، من اجل مواجهة الازمة الاقتصادية في ليبيا.
5. معرفة العوامل التي تقف عائقا دون تطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الليبي ومحاولة وضع استراتيجية محددة لتصدي لها .
6. التعريف بمفهوم الامن الاقتصادي وأهم مظاهره في المجتمع ومؤشرات قياسه وعلاقته بالعدالة الاجتماعية.
7. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في حل الازمة الاقتصادية من خلال تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع
8. توفير إطار عملّي ومفردات تسهم في تحليل مشاكل غياب العدالة الاجتماعية في ليبيا

- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها من خلال الاطلاع على العديد من المصادر والمراجع والتقارير التي تهتم بمفهوم العدالة الاجتماعية وسبل تطبيقها. ولتفسير الوضع القائم في ليبيا، وتحديد ابعاد الامن الاقتصادي في المجتمع، بإضافة إلى وصف طبيعة ونوعية العلاقة بين العدالة الاجتماعية ومفهوم الأمن الاقتصادي من خلال جمع البيانات الوصفية حول واقع المجتمع الليبي. و معالجة أهم المفاهيم الأساسية للدراسة مثل مفهوم العدالة الاجتماعية ،ومفهوم الأمن الاقتصادي .

تحديد مفاهيم الدراسة:

1- **تعريف العدالة لغوياً**: كلمة مشتقة من الفعل عدل الذي يعني قوم أي جعل الشيء مستقيماً، وهي في اللغة العربية مرادفة لكلمة العدل التي ترد بمعان متعددة، فالعدل هو ما قام في النفوس أي إنه يستقيم وهو ضد الجور، والعدل هو الذي لا يميل به الهوي فيجور في الحكم، والعدل الحكم بالحق(Abdul Hai, H. 1970.)

2- **تعريف العدالة الاجتماعية**: بأنها التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع، دون تمييز بينهم بسبب الدين، أو الجنس، أو السن أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب (كرانسوتون ، 2005،ص27). وعرفت أيضاً

" بأنها هي عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع. وتتمثل في النفعية الاقتصادية ، والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي، وتكافؤ الفرص ، ليتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني" (هردو لدعم التعبير الرقمي، 2015،ص7).

3- **تعريف الأمن**: الأمن لغة، من الأمان والأمانة بمعنى: أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف(ابن منظور ،2003، ص164)، ومن معاني الأمن في القرآن والسنة عدم الخوف، لتصديق، الحفظ، الطمأنينة، عدم الخيانة، الثقة والسلام(منجود ، 1996، ص3) ويعرف الأمن أصطلاحاً : على أنه اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه، وتحرره من القيود التي حول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية(الشهراني ، 2006)

4- **تعريف الأمن الاقتصادي** : يعرف بأنه " عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة (حمود ، 2002،). وعرفت منظمة الامم المتحدة (ONU) الامن الاقتصادي بأنه" هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الاساسية وهي الغذاء، المأوي اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم " (الزازية، 2004، ص211)

المداخل النظرية المفسرة للموضوع والدراسات السابقة:

- **التوجه النظري للدراسة:**

يمكن اعتبار (**نظرية العدالة التوزيعية عند جون راولز**) كأساس نظري للدراسة، حيث تنطلق هذا النظرية من مبدأ أن العدالة بمثابة السمة الأولى والأكثر أهمية من السمات البيئية الاجتماعية ، فبرأي " راولز نطبق" فكرة العدالة بالأساس على المظاهر الأساسية للبيئة الاجتماعية التي تتخذ من خلالها الامتيازات أو حالات الحرمان من الامتيازات في المجتمع، من دون أن تحدد طبيعة العلاقات بين الناس ، ومن بين الأفكار الأساسية التي تضمنتها نظرية راولز في العدالة أيضا، أن المجتمع عبارة عن منظومة للإنصاف في التعاون الاجتماعي بين أشخاص يصبحون أحرارا ومتساوين بمرور الزمن، وهو لا يناقش هذه الفكرة، بل يعتبرها بديهية، ويرى أن القراء سيتقبلونها كنقطة انطلاق معقولة(جونستون،2012،ص 242)

فالعدالة عند راولز تستدعي أن تكون الخيرات الاجتماعية الأساسية، خيرات الحرية والفرص، والدخل والثروة، وأسس احترام الذات، موزعة بالتساوي، ما لم يكن هناك توزيع لا متساوي من مصلحة الجميع، إلا أن تصوره خاضع " العدالة كإنصاف" يكون نافذا في ظل ظروف اجتماعية مواتية، وهو يستدعي إعطاء الأولوية لحريات وفرص معينة من خلال المؤسسات العائدة لأي ديمقراطية دستورية ، وبهذا يتطلب مبدأ العدالة عند راولز توفير حريات مهمة معينة بالتساوي للجميع. وتتمتع هذه الحريات الأساسية بالأولوية على جميع قيم الرفاهية الاجتماعية، وتوفير فرص عادلة بالتساوي لجميع المواطنين، وهيكلة الفروق في الدخل والثروة وفي المراتب الاجتماعية، بما يقضي إلى ضمان الحد الأقصى من الفائدة للأعضاء الأسوأ حالا في المجتمع(صمويل ،2015،ص14). كما يؤكد راولز في نظريته على أن مبدأين العدالة ينبغي أن يكونا عامين وعالميين:

المبدأ الأول (مبدأ الحرية) : كل شخص له نفس الأهلية المطلقة لغيره ضمن مناسبة تماماً من الحريات القاعدة المتساوية.

المبدأ الثاني (مبدأ الاختلاف):يجب أن تستجيب كل اشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لشرطين هما: يجب في المنطلق أن ترتبط بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع ضمن ظروف عادلة متكافئة الحظوظ ، تم يجب تكفل أكبر قدر من المنفعة لأعضاء المجتمع الأكثر حرماناً (تتيات ، بلعزوقي ،2014، ص6) ، وقد تم الاستفادة من نظرية العدالة عند جون لرولز في إطار الدراسة الحالية وذلك من خلال النظرة لمفهوم العدالة كضرورة حتمية في المجتمع لضمان الحماية والامن الاقتصادي لأفراد المجتمع.

اما العدالة عند فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي ، فقد رأي "جون لوك "أن حالة الطبيعة حالة سلام وحسن نية ودافع على هذا أساس أن قانون الطبيعة يرئ عتادا كاملا من حقوق الإنسان وواجباته، وعيبها يكمن فحسب في حقيقة أنها لا تشمل عن تنظيم مثل القضاة والقانون المكتوب والعقوبات المحددة مما يؤدي إلى تنفيذ قواعد الحق. فكل ما هو صواب أو خطا هو كذلك للآبد ولا يضيق القانون الوضعي شيئا إلى الصفة الأخلاقية التي تتسم بها أنواع السلوك المختلفة، ولكنه يرئ فحسب جهاز للتنفيذ الفعال(سباين ، ص269) ، وهذا يعني أن الأخلاق السياسية موجودة طبيعيا والقانون الوضعي جاء لكي يضمن تنفيذها وتحقيقها على ارض الواقع والعدالة من بين الأخلاقيات الموجودة، ولكن كان من الضروري أن يوجد قانون يحققها ميدانيا.

أما جان جاك روسو فقد أشار بأن القانون الطبيعي مصدر داخلي يعبر عن اقتناع جدي عند الإنسان يظهر في غرس القانون والقيم ومقومات الحياتي ولذلك فهو لا يفرض فرضا من الخارج إلا بقدر ما للاعتبارات الموضوعية من تأثير على الملتزم وكل ما و حسن وخير وملائم للنظام بطبيعة الأمور والاستقلال عن العهود البشرية الزائفة، فكل عدل يأتي بأمر الله، فالله وحده هو مصدر واذ عرفنا كيف نتلقى من هذا المقام الأعلى لما احتجنا لا إلى حكومة ولا إلى قانون. (اسماعيل ، عثمان ،2006،ص1) ، وفي هذا تأكيد على ضرورة العقد الاجتماعي الذي ينظم كل الأمور الطبيعية الموجودة والتي من بينها العدل والعدالة الاجتماعية بهدف حماية هذه الحقوق والمحافظة عليها.

ثانيا: الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العدالة الاجتماعية سواء من ناحية تدقيق مفهوم العدالة الاجتماعية أو توضيح الأركان الأساسية للعدالة الاجتماعية أو علاقتها بالأمن الاقتصادي وهذه الدراسات ما يلي:

1- **دراسة (العيسوي،2012)**: انتهت هذه الدراسة إلى انتقاء أي مبرر لتأجيل مطلب العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر لحين إنجاز قدر معتبر من النمو الاقتصادي ، وأكدت على الاثر الإيجابي للعدالة الاجتماعية على وتيرة محتوى النمو الاقتصادي ، كما سلطت الأضواء على الروابط الوثيقة بين مفهوم العدالة الاجتماعية بأبعاده المتعددة وبين استدامة

التنمية بالمعنى الواسع ، وقدمت الدراسة مفهومًا للتنمية يتوافق مع التوجه نحو العدالة الاجتماعية ، ويتمثل في إطار تنموي شامل تشكل العدالة الاجتماعية ركناً مهمًا من أركانه الأساسية ويقوم على مبدأ الاعتماد على القدرات الذاتية للمجتمع وتتكامل فيه الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.(العيسوي،2012، ص4)

2- **دراسة (الجبرير،2017)** : استهدفت تحليل العلاقة بين العدالة التنظيمية وتحسين أداء العاملين وتوصلت إلى تحقق العدالة التنظيمية بدرجة عالية، وأن مستوى أداء العاملين يتسم بالجودة، والولاء التنظيمي ، كما توجد علاقة طردية بين العدالة التنظيمية السائدة وبين مستوى الأداء، كما توجد معوقات تحد من مستوى العدالة اللازمة لتحسين الأداء مثل ضعف الحوافز وعدم العدالة فى توزيع عبء العمل. وغياب الشفافية في بعض القرارات وضعف القدرة علي اشباع حاجات العاملين وضعف المشاركة في اتخاذ القرارات (الجبرير، 2017)

3- **دراسة (كنزة، ،2018)**: هدفت إلى للتعرف على العلاقة بين العدالة التنظيمية والصراع التنظيمي وتوصلت إلى أن الأجر يعد السبب الرئيس فى خلق الصراع التنظيمي، وتُعد الحوافز عاملاً مهما فى زيادة فاعلية الأداء، ويؤدي غياب أبعاد العدالة التنظيمية إلى خلق الصراع التنظيمي(كنزة ، 2018 .)

4- **دراسة (عبد الوهاب،2017)** : هدفت إلى تحليل دور العدالة التنظيمية فى تحسين الأداء من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية من العاملين بالبنك المركزي المصري، توصلت الدراسة لنتيجة أساسية، وهى وجود علاقة ارتباطية لجميع أبعاد العدالة التنظيمية بشكل منفرد مع أبعاد الرضا الوظيفي وتحسين الأداء مجتمعة.(عبدالوهاب،2017.)

5- **دراسة (الحديني ،2020)** : دراسة حول مفهوم العدالة الاجتماعية في مصر ،فقد تعالج هذه الورقة البحثية طرائق "المخادعة" السياسية للنخب السياسية المتعاقبة في توظيف مفهوم العدالة الاجتماعية، والذي قاد أخيرا "محاولات" الشارع للتغيير السياسي والاجتماعي لا في مصر فقط بل في كثير من دول العالم العربي. فقد حللت الدراسة تلك العلاقة الارتباطية بين شرعية النظام السياسي في وادعائه تبني اقتراب وميكانزيم جديد لتحقيق العدالة الاجتماعية، والزعم بتفعيل أبعاد هدا المفهوم على المستوى التطبيقي في معالجة قضايا الفقر وتضمين الفئات المهمشة وتحسين نوعية الحياة. وبعبارة أخرى، عالج البحث ، كيف أن تفريغ مفهوم العدالة الاجتماعية من معناه الحقيقي المرتبط بالثلاثية التنموية (الفقر والتضمين وتحسين مستوى الحياة) والمستند إلى جدال فكري طويل تحفل به الأدبيات حول مفهوم النمو والعدالة، ولقد تبنى البحث أداة "تحليل الخطاب السياسي" إذ تقوم الورقة بتحليل عينة من خطابات النخب الحاكمة والنخب المعارضة لاستكشاف غائبة استخدام هدا المفهوم في الخطب المختلفة وتحليل الفجوة بين المنطوق والمتحقق من هذا الخطاب. ولعل من أهم نتائج البحث التوصل الى "ضبابية" مفهوم العدالة ، وكيف كان خطاب النخب الحاكمة والمعارضة يعج بالمغالطات و الحجج والالتباس للتلاعب بمطالب الجماهير في نيل حد أدنى من العيش والحرية والكرامة الاجتماعية.(الحديني،2020)

6- **دراسة(Beuren et al،2017):** حاولت إثبات العلاقة بين عدالة توزيع المكافآت والمهام والعدالة الإجرائية والعدالة الشخصية والعدالة المعلوماتية على الرضا الوظيفي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين خمسة أبعاد للعدالة التنظيمية وخمسة أبعاد للرضا الوظيفي (الرضا عن الأجر، الرضا عن علاقات العمل، الرضا عن الإشراف، الرضا عن الحوافز، الرضا عن طبيعة العمل) ويلاحظ على تلك الدراسات تناولها للعلاقة بين مختلف أبعاد العدالة التنظيمية المختلفة وقضايا تنظيمية أخرى مثل: الرضا الوظيفي والمواطنة التنظيمية والالتزام التنظيمي والأداء الوظيفي. ويلاحظ ندرة تلك الدراسات التي تتناول تأثير بعد التوزيعية، كأحد أهم أبعاد العدالة التوزيعية، على الرضا الوظيفي للعاملين، لذا تحاول الدراسة الحالية غلق هذه الفجوة البحثية .Beuren et al).2017)

7- **دراسة (Domian and Katrin،2008):** أوضح التقرير الصادر من المؤتمر والخاص بالعدالة الاجتماعية في كوبا ، أنه على مدى العقود الخمسة الماضية ، وقد حددت الثورة الكوبية العدالة الاجتماعية إلى حد كبير عن طريق إعادة التوزيع الاجتماعي والاقتصادي وب ارمج الرعاية الاجتماعية ، والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من الأيدلوجية السياسية للاشتراكية الشيوعية. والعدالة الاجتماعية تشكل جزءاً لا يتج أز من المفردات الثورية والتي تعرف محلياً بالحقوق والالتزامات المجتمعية ، مثل التوظف والرعاية الصحية والتعليم ، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ، واعادة توزيع (الملكية) ، تخفيض الايجار ، والإعانات والدعم من الغذاء والدواء ، ولم تدرج الحقوق الفردية والمدنية والسياسية في تعريف العدالة الاجتماعية(.Domian and Katrin.PP.2008 3-4)

التعليق على الدراسات السابقة:

استعرضت الباحثة في هذه الدراسة (7) دراسات سابقة، حيث تناولت بعض هذه الدراسات مفهوم العدالة الاجتماعية والبعض الآخر تناول الابعاد، وربطها بالعديد من المتغيرات كالصراع التنظيمي والرضا الوظيفي والعدالة التوزيعية وجودة الاداء ، وكل هذه المواضيع تندرج تحت ما يسمي بالأمن الاقتصادي الذي هو جوهر موضوع الدراسة الحالية والتطرق الي استراتيجيات تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع ، وقد نشرت هذه الدراسات خلال الفترة من عام 2012إلى عام2020 وجميع هده الدراسات غير محلية اجريت في بلدان عربية ،وأخري اجنبية، كما استخدمت الدراسات السابقة أساليب بحثية مختلفة، رغم أن غالبيتها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ومنها من طبق المنهج المقارن والمنهج التاريخي، كما استخدمت استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات . هذا وتتشابه بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في بعض المجالات مثل الاهتمام بمفهوم العدالة الاجتماعية ومعرفة استراتيجيات تطبيقها في المجتمع ، ومؤشرات قياسها وابعادها علي الاقتصاد القومي ،وما لذلك من أهمية في تحقيق الأمن الاقتصادي وهو ما يعتبر ضمن اهتمامات الدراسة الحالية ، وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة الدراسة وتحديد بعض المفاهيم للدراسة الحالية وتحديد أهدافها وتساؤلاتها بشكل أعمق، وفي إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، ، وكذلك اختيار المنهج المناسب، وتم الاستفادة كذلك في عرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، وذلك بمقارنة نتائجها مع نتائج الدراسات السابقة والوصول إلى مواضع القصور فيها، مما جعله يتوصل إلى نتائج بحثية سليمة، وفي التوصل لعدد من التوصيات.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول : تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية و ابعاده علي الاقتصاد الليبي

مفهوم العدالة الاجتماعية ومقوماتها .

إن مفهوم العدالة من المفاهيم الأساسية في فلسفة الأخلاق والسياسة والحقوق والاقتصاد ، كما يعد من أوسع المفاهيم المطروقة في الدراسات الاجتماعية والسياسية . فالعدالة الاجتماعية كقيمة إنسانية ومطلب بشري قديم قدم الوجود الإنساني، إلا أن الحديث عنها والمطالبة بتحقيقها هو الذي يعد حديث نسيبا. وقد حظي مفهوم العدالة الاجتماعية خلال السنوات الاخيرة بقدر كبير من الأهمية علي مختلف الاصعدة ، كما استحوذ علي حيز كبير من الجدل علي مستوي الفكر الاقتصادي ، حتي أضحي من المفاهيم الشائعة الاستخدام في الأدبيات السياسية الحديثة والخطابات المعاصرة والمنظمات الدولية والوطنية ، ولعل ابرز دليل علي الاهتمام الدولي بالعدالة الاجتماعية، قيام هيئة الأمم المتحدة بإفراد يوم 20 فبراير من كل عام ، بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية ، بداية من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2008ف ، الأمر الذي يشير الي طبيعة الاهتمام ولأهمية التي اصبح يحظى بها هذا المفهوم . ولقد ظهرت أنماط عديدة من التفكير في العدالة الاجتماعية في القرن التاسع عشر ويرجع ذلك إلى تغير التصورات السائدة عن بنية العالم الاجتماعي والتأثير الذي تستطيع المؤسسة البشرية أن تمارسه في تغيير ذلك العالم، كان كل من (هويز وهيوم) وكثير من المفكرين الآخرين قد صوروا البيئة على أنها بفعل الممارسات البشرية ونتاج للأفعال البشرية، كتضاريس شكلها حصرياً يد الطبيعة(كارمل واخرون،2014،ص203)

بهذا المضمون أورد صلاح أحمد هاشم تعريفه للعدالة الاجتماعية معتبرا إياها "تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية؛ لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته، فهي تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص والحماية المتساوية لكل الناس في حدود النظم المعمول بها .(هاشم،2005،ص14)

وكما ذهب الدكتور إبراهيم العيسوي إلى تعريف العدالة الاجتماعية على أنها "تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما ، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة ، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية والتي منها يتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكياتهم واطلاق طاقاتهم وحسن توظيفها لصالح الفرد وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى ، والتي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى(العيساوي ،2012، ص8)

جدير بالذكر أن أدبيات الأمم المتحدة كثيرا ما تستخدم العدالة الاجتماعية كمرادف للعدالة التوزيعية، مستندين في ذلك إلى الخلفية الحقوقية للمصطلحين؛ فالعدالة الاجتماعية في النهاية يُعبر عنها من خلال منظومة حقوق لعموم الناس –على اعتبار إنسانيتهم-، ولفئات معينة –على اعتبار وضعهم غير الطبيعي-. لكن ما جعل التفريق بين المصطلحين واردا هو ما عرفه العالم أثناء الحرب الباردة، وظهور عهدين للحقوق السياسية والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية. غير أنه وفي السياق العالمي الحالي يغطي كلا المفهومين يغطيان مجموعة متكاملة من جهود توفير شروط العيش غير المهين ، كما رصدت الأمم المتحدة خاصة من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **أربعة أركان للعدالة الاجتماعية**، وهي(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2015،ص27 :)

- المساواة لبلوغ العدالة الاجتماعية: تفعيلا لمبدأ "الجميع هام أو لا أحد هام"
- الإنصاف لبلوغ العدالة الاجتماعية: تفعيلا لمبدأ "الأشخاص يجب أن يعاملوا على قدم المساواة على أساس اختلافهم. ما يعني أن مفهوم الإنصاف يرتكز على جانب أخلاقي مرتبط بتكافؤ الفرص.
- حقوق الإنسان كشرط مسبق لتحقيق العدالة الاجتماعية: على أساس أنه لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية دون احترام حقوق الإنسان "غير المجزأة."
- المشاركة كركن أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية: وذلك مسايرة للتوجهات المهيمنة ،مفهوم التنمية، وتفعيلا لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون في القضايا المرتبطة بالمشاركة في صنع السياسات العامة.

- **مرتكزات أو" مقومات " العدالة الاجتماعية:**

بناء على المفهوم الذي توصلت إليه الباحثة للعدالة الاجتماعية- في ضوء تحليل المفاهيم المطلقة والنسبية والعلمية- فإنها ترى أن العدالة الاجتماعية تقوم على مرتكزات أساسية تضمن لها التحقق إجرائيا على أرض الواقع، هذه المقومات هي :

-المساواة وعدم التميز وتكافؤ الفرص.

-التوزيع العادل للموارد والأعباء.

-الضمان الاجتماعي.

-توفير السلع العامة.

- العدالة بين الأجيال.

- **المساواة وعدم التميز وتكافؤ الفرص:** تشمل عدم التميز بين المواطنين وإزالة الإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق وكل هذا يرتب على الدولة مجموعة من الالتزامات من خلال وضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوافر فرص العمل وتمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص ومن التنافس على قدم المساواة وكذلك حماية الحقوق والحريات التي تكلفها المواثيق الدولية.

- **التوزيع العادل للموارد** : يتم من خلال إصلاح هيكل الأجور وتوزيع القيمة المضافة المتحققة من العملية الإنتاجية وإعادة توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الأعباء الضريبية والدعم السلعي ودعم الخدمات العامة لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية للفقراء وتوفير مصدر دخل للفئات الاشد فقراً والعاطلين عن العمل مما يتيح لهم الحصول على حصة من الدخل القومي بصورة كريمة.

- **الضمان الاجتماعي**: من خلال توفير العديد من الآليات التي تكفل حقوق الأفراد الأقل دخلاً والمتقاعدين مثل توفير التأمينات المعاشات وسبل الرعاية الأخرى. وإتيان كل ذي حق حقه ورد المظالم إلى أهلها إما بالتعويض أو بمعاقبة الظالم، فإتيان الحقوق ركن أساسي من أركان العدالة الاجتماعية تنتفي وجودها بانتفاء هذا الشرط، وهي نوعان، إما حقوق مدنية، وهي حقوق المواطنة، وهي حق لكل مواطن في الدولة، مثل حق الصحة والتعليم والأمن والحرية والضمان الاجتماعي وغيرها،

- **توفير السلع العامة** : يجب توفير نظام اعانات لصالح الأُسَر المحتاجة إذ يتوفر لدى الحكومة في الوقت الحاضر، المقومات اللازمة لصياغة مثل هذا النظام، حيث أنّه تم تخصيص نظام التوزيع المعمول به حالياً لدعم السلع الغذائية لكل أسرة في ليبيا. وفي هذه الحالة،، ينبغي مراجعة التعديلات الواجب ادخالها على هذه الشبكة قصد ضمان وصول الإعانات النقدية الى الفئة المستهدفة

- **العدالة بين الاجيال** : بمعني العدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة ليس فقط في توزيع الموارد الطبيعية والصناعية وما إلى ذلك، ولكن أيضا في تحمل أعباء الدين العام وفي الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وأن أفراد المجتمع متساوون في الحقوق والحريات والواجبات ولا تمييز بينهم لعوامل الجنس أو العرق أو الدين أو اللون أو الموقع الجغرافي أو غيرها، لكن المساواة ليست مطلقة بمعناها القانوني فقط – المساواة أمام القانون- وإنما يكون التمايز والتفاوت فيها هو عين العدالة؛ فالمساواة بمعناها الاجتماعي تراعي التمايز في الواقع الاجتماعي بين المواطنين، كالتمييز بين المتعلم والأمي، والعامل والعاطل، والغني والفقير، والسوي والمعاق، والطفل والشاب، والشيخ والكهل، والصحيح والمريض، وغيرها من الخصائص الاجتماعية التي يصبح التعامل فيها بالتماثل مجافيا للعدالة الاجتماعية هدفا ووسيلة (عمار، 2006،ص14.15)

إن تلك المقومات جميعها، برغم كون معظمها اقتصادية، هي الأساس الذي تقوم عليها أفكار العدالة الاجتماعية، وإذا ما تم تحقيق البعد الاقتصادي منها، وهو الأهم والأصعب، سيكون من الممكن تطبيق سياسات اجتماعية مختلفة تكون كفيلة بتحقيق وتنفيذ سياسات العدالة الاجتماعية الشاملة والتي تساهم في نمو المجتمع الصحي بشكل سليم، وتحقيق رفاهية المواطنين.

أهم المفاهيم المرتبطة بالعدالة الاجتماعية :

ترتبط بعض المفاهيم السياسية بمفهوم العدالة ومن ابرزها مفهم الحرية والمساواة وحقوق الأنسان فقد أعتبر العديد من المفكرين ومنهم الامريكي (جون رولز)، أن الحرية تعد أحد المكونات الرئيسية للعدالة الاجتماعية فهي حق من الحقوق الاساسية للإنسان التي لا تتم العدالة الاجتماعية في غيابها ، فلا عدالة اجتماعية بالمعني الشامل أذا حرم أفراد المجتمع من الحرية وذلك حتي ولو توفرت له بعض المزايا الاجتماعية الأخرى ومن تم فأن الفكرة المرتبطة بأن الحرية نقيضة للعدالة الاجتماعية هي فكرة غير صحيحة بل الاصح أنهم يكملان بعضهما البعض(Michael Wiebe،2013)

ومن جهة تانية تعتبر فكرة المساواة مدخل لتحليل سياسات العدالة الاجتماعية، وكثيراً ما يتم الخلط بين هذين المفهومين ويعتبرهم البعض كمترادفين. ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة الكاملة أو المطلقة، أى أنها لا تعنى مثلا التساوي الحسابي في نصيب أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة. فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأنصبة، حيث تتواكب هذه الفروق مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول وفي الأعمال المختلفة وفيما تتطلبه من مهارة أو تأهيل علمي أو خبرة، وكذلك الفروق المرتبطة بالعمر وبالصحة (الحديدي ،2019)

كما أن العدالة الاجتماعية تعبر عن مفهوم أعمق من المساواة بمضمونها الظاهر ، كما أن اللامساواة المفرطة تؤثر بحسم في فرص تفعيل المسؤولية الفردية في تحقيق العدالة الاجتماعية. كما يمكن أن تؤثر في تفعيل المسؤولية المشتركة. للتوضيح، قد تؤدي ظروف اللامساواة بين الرجال والنساء تعطيل دورهم في المسؤولية المشتركة من جهة، وتؤثر في مسؤوليتهن الفردية في تحسين ظروف العيش والوصول لدرجة الإنصاف(زادم ، 2018، ص16)

ومن ناحية ثالثة ، فأن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الانسان ، فالعدالة الاجتماعية حسب الكثير من المفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية أن مفهوم العدالة الاجتماعية هو استحقاق أساسي للإنسان نابع من كونه له الحق في التمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبارها حقوقا أساسية من حقوق الإنسان وجزءا لا يتجزأ منها، وبذلك لا تنفصل فكرة العدالة الاجتماعية عن فكرة حقوق الإنسان ،وهذا ما أكدت عليه المواثيق والاتفاقات الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،والاتفاقات الخاصة بحقوق الطفل والنساء والأقليات.(القصاص ،2009).

اذا فإن للعدالة الاجتماعية سيادة على غيرها من المفاهيم المتقاربة لها كالحرية والمساواة، ذلك كونها لا تقف عند حد معين فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية لكنهم فجأة ينظرون إلى التوقف عند حد معين لكي لا تنقلب الحرية إلى نقيضها لكنهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة أن يكونوا عادلين ولا يوجد حد نهائي للعدالة، فالعدالة هي الحيز العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهوم الحرية والمساواة، إذ يكفل الموازنة بين الطرفين. (صالح ،2016،ص20)

- **مؤشرات قياس العدالة الاجتماعية :**

من خلال عرضنا لمفهوم العدالة الاجتماعية يمكن استنباط مؤشرات تقيس العدالة الاجتماعية بمكوناتها المختلفة هي(الباجوري،2016،ص11-14)

أولاً: العدالة التوزيعية :

ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس العدالة التوزيعية ما يلي :

- **أسعار السلع الأساسية** : حيث نجد أن المجموعات المحدودة الدخل نسبة انفاقها على السلع الأساسية (المأكل ، الملبس ، المشرب) كبيرة مقارنة من المجموعة متوسطة الدخل ، حيث أن أسعار السلع الأساسية لها تأثير كبير على الفئات محدودة الدخل.

- **تكلفة خدمات الطاقة المحلية** : أن زيادة تكلفة الطاقة لها تأثير كبير على الفئات محدودة الدخل ، وحيث أن تجهيزات الحصول على الطاقة الجديدة والمعدات المرتبطة بها يتطلب استثمار، وبالتالي فإن الفئات محدودة الدخل لا يصل إليها هذه التجهيزات .

- **تكاليف النقل** :ان ارتفاع تكاليف النقل نتيجة لارتفاع ضرائب الطاقة وتسعير الطرق، له تأثير سلبي على الفئات محدودة الدخل

- **آثار التوظف**: إن انخفاض التوظف في الدولة له تأثيره السلبي على الفئات محدودة الدخل ، وله تأثيره السلبي على العدالة الاجتماعية

أعادة هيكلة سوق العمل : حيث توجد نسبة كبيرة من العمالة غير الماهرة ، وبالتالي فالاهتمام بالمهارات التي يحتاجها

سوق العمل والبحث عنها من الأفراد المؤهلين يتطلب ربط سوق العمل بالتعليم " الوظائف المطلوبة "

ثانياً : الحصول على الخدمة بشكل عادل:

ومن المؤشرات التي يتم استخدامها وتكون أكثر تعبيرا عن وصول الخدمة بشكل عادل هي :

-الصحة : إن توفير المؤسسات الصحية أمام كل الناس في الدولة وتقديم الخدمة الصحية بشكل جيد له تأثير إيجابي على العدالة الاجتماعية والعكس صحيح.

إمكانية الحصول على المعلومات للمستهلك: إن توفير المعلومات المناسبة اساسي حتى يمكن اتخاذ القرار المناسب للمستهلك لها تأثيرها على العدالة الاجتماعية.

المواطنة: امكانية المشاركة أو المساهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية للمجتمع يعتبر مؤشر مفيد للاندماج الاجتماعي ، وهذا يساهم في رفع الإدراك والمسئولية للمواطنين تجاه القضايا البيئية والاجتماعية.

المساواة بين الجنسين وعدم التميز والمعاملة العادلة: العدالة والمساواة الاجتماعية تعني أن الناس لديهم امكانية أو قدرة عادلة ومساواة في العبور إلى السلع الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً : العدالة البيئية:

تمثل التفاوتات والاختلافات الناتجة عن الآثار البيئية والفرص والتكاليف:

توزيع تكاليف السياسة المناخية: ومن منطق أن الملوث يجب عليه دفع الضريبة عن تلويثه ، فالعدالة الاجتماعية يجب أن تأخذ في الحسبان التوزيع العادل للتكاليف بين المواطنين ، وتجنب التأثيرات السلبية الكبيرة ، التي تحتل وزنًا أكبر أو حمل أكثر على أصحاب الدخول المنخفضة والمجموعات الأخرى محدودة الدخل.

توزيع الجودة البيئية : نظريات العدالة البيئية تسلط الضوء على العلاقة بين الدمار البيئي ومستوى المعيشة ، الناس الفقراء من المحتمل أكثر أن يعيشوا في بيئات أقل جودة من أصحاب الدخل المتوسط ، وهذا ناجم من انخفاض تكاليف الاسكان .

المسئولية البيئية للشركات: لو أن الشركات لديها التزام قانوني كبير تجاه بصمتهم (تأثيرهم) البيئية هذا يحسن من المسئوليات الرغبة في العمل ، وأنه يمكن أن يزيد من العبور نحو العدالة للمواطنين العاديين بالنسبة لطاقاتهم في اتخاذ أعمال تجاه الشركات على أساس جودتهم للحياة " نظرتهم في الحصول على جودة أفضل للحياة.

رابعاً : العدالة بين الأجيال

والتي يمكن التعبير عنها بمجموعة من المؤشرات وهي :

استدامة المالية العامة: إن سياسة الموازنة التوسعية لها تأثيرها على الأجيال الحالية ، فقد تؤثر سلبياً على الأجيال المستقبلية ، فمدفوعات الدين العام تمثل تكاليف بين الأجيال ، وتتحول إلى الأجيال المستقبلية ، فالأجيال الحالية لديها مسئولية عدم الاستنزاف أو الحصول على الموارد الكبيرة لتحسين معيشتهم الحالية، والضرر بالأجيال المستقبلية، بالتالي لا بد من استخدام سياسات اقتصادية رشيدة.

الدين البيئي بين الأجيال: من وجهة نظر المالية العامة ، فالجيل الحالي لديه مسئولية الحفاظ على البيئة وعدم استنزاف الموارد البيئية لأنها تمثل ديون بيئية يتحملها الأجيال المستقبلية.

-أهم التحديات التي واجهت ليبيا في تطبيقها للعدالة الاجتماعية:

لقد تعرضت ليبيا بعد ثورة 17فبراير للعديد من الصعوبات والتحديات التى بقيت الكثير منها المرتبطة بالنظام السابق في بعضها، والمتعلقة بالمجتمع الليبي وتركيبته المختلفة في بعضها الآخر، حيث ظهر الصراع القبلي في بعض الأنحاء وأدى إلى وجود العديد من المواجهات وسقوط القتلى كما ظهرت بوادر صراع عنصري بين مكونات المجتمع الليبي وصراع جهوي بين الأقاليم الليبية، وقد أثر هذا الصراع في الأوضاع في ليبيا كما أن مؤسسات الحكم التي تشكلت لم تتفرغ بشكل كامل لإقرار البيئة المؤسسية والتشريعية المناسبة لتحقيق العدالة الاجتماعية. ، واستغلت بعض الأطراف السياسية هذا الخلل الاجتماعي من أجل تحقيق أهدافها من خلال إحياء النعرات القبلية والجهوية ودفعها للتقاتل والصراع مع بعضها من أجل تحقيق مكاسب سياسية. وإذا ما تعرضنا لعناصر العدالة الاجتماعية في ليبيا بعد ثورة 17فبراير، وما مدي تحقيقها نجد أن المظاهر المتعلقة بها كانت كالآتي :

-1مدى تحقق المساواة وعدم التميز وتكافؤ الفرص

يمكن القول إن هذا البعد من العدالة الاجتماعية لم يتحقق في ليبيا إلى الآن، فالصراع الدائر منذ عام 2011م لم يجعل أي مؤسسة في الدولة قادرة على أن تسهم في توفير العدالة والمساواة للشعب الليبي كما أن المساواة وعدم التميز لا تحتاج إلى قوانين وإطار مؤسسي فقط ولكن تحتاج إلى فعالية في التنفيذ وإطار مجتمعي حقيقي يرعى ذلك ويدافع عنه، وهو الأمر الذي لم يتوفر حتي الان بسبب تفسي الفساد ووجود العديد من أنواع الصراع السابق ذكرها من قبل. وإذا ما تحدثنا عن بعض المؤشرات التي قد توضح عدم تحقق هذا العنصر نجد أنها كالآتي:

التنوع القبلي والانقسام المجتمعي: فقد ظهرت العديد من المشكلات المتعلقة بمكونات المجتمع الليبي مثل الطوارق و التبو والأمازيغ وتتجه معظم هذه المشكلات عن المسار السياسي في ليبيا بعد الثورة حيث اعتبر الطوارق أنه جرى إقصاء تمثيلهم السياسي من قبل لجنة النزاهة بحجة أن نوابهم كانت لهم علاقات واسعة مع النظام السابق ، كما طالبت قبائل التبو بحقهم في المواطنة ، كما أن الأمازيغ نددوا بمحاولة نخب المدن الكبرى تهميش ثقافتهم ولغتهم، وأدت أزمة الأقليات إلى مقاطعة العديد منهم للجنة الستين أو الهيئة التأسيسية للدستور فيما بدا أنه احتجاج على التهميش المستمر هناك العديد من الكيانات الاجتماعية الأخرى في الجنوب الليبي التي لها مواقف متباينة من ثورة فبراير ، وهو الأمر الذي يجب مراعاته لتوفير حالة من المساواة بين هذه الأطراف الاجتماعية والقبلية من أهم الأسباب التي تدفع باتجاه عدم المساواة والصراع المستمر بين أطراف المشهد الليبي سواء السياسي أو المجتمعي أن المجتمع منقسم إلى طرفين بينهما صراع، طرف مساند لتغيير جذري ثوري من جهة وطرف آخر محسوب على النظام السابق أو مستفيد من وضعية ما قبل 17فبراير من جهة ثانية مما صّعب من إمكانية الحديث عن إطار مؤسسي للمساواة وتكافؤ الفرص في الدولة بشكل عام بسبب الصراع المستمر ورغبة كل طرف في إقصاء الآخر(الاقليات في ليبيا بعد الثورة) .

عدم وجود خطط مدروسة وغياب العمل الحكومي الفّعال: وضعت الحكومات المتعاقبة في ليبيا بعد الثورة (الحكومات الموجودة في جبهتي الصراع) أهداف أكبر من إمكانياتها ولتتوافق مع حالة الحرب التي تعيشها

الدولة والانقسام وظهرت هذه الأهداف وكأنها حبر على ورق، ومنها على سبيل المثال تحقيق المساواة بين أفراد الشعب وتوفير نظام تعليمي وصحي حديث ومتطور. فقد فشلت حكومات ما بعد الثورة في تقديم مشروع يوفر التوافقات الضرورية لإعادة بناء الدولة ويعيد ثقة المواطن بالعملية السياسية ويطبق العدالة الاجتماعية. ، فجهود بعثة الأمم المتحدة لم تكن فّعالة وكافية، كما أن تنازع الشرعية في الدولة وظهور أبعاد صراع جديدة كتنظيم داعش جعل التوجه نحو تحقيق السلام المجتمعي أمرا لزما وحتميا .

التدخل الخارجي: من أهم التحديات التي تواجه تحقيق المساوة وتكافؤ الفرص أو السلام المجتمعي في ليبيا التدخل لخارجي في الشئون الليبية من خلال دعم فصيل ضد آخر وتشكيل الواقع الليبي وفقا للمصالح الإقليمية والدولية وهو الأمر الذي يهدد البناء المجتمعي الليبي.

ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي: من أخطر ما طرأ على هيكلية المجتمع الليبي بروز ظاهرة جديدة لم تكن موجودة فيه تعرف بظاهرة الاستبعاد الاجتماعي الذي في أبسط تعريفاته يعني النقيض لمصطلح الاستيعاب أو الاندماج في المجتمع فهو مصطلح يشير إلى "عدم المساواة في نيل الحقوق وأداء الواجبات بين المواطنين في المجتمع الواحد، سواء بتعمد وتجاهل من الحكومة عن قصد أو بدونه" وُتعد هذه المسألة من التحديات التي تواجه صياغة الدستور ومنح الحقوق لأبناء الشعب الليبي(الحمدي ،2014،ص91) .

غياب حقوق المرأة ومشاركتها السياسية: رغم الضغوط الاجتماعية على بعض السيدات للامتناع عن المشاركة السياسية في ليبيا إل أن العديد منهن قمن بأدوار كبيرة في ثورة السابع عشر من فبراير فمع تصاعد النزاع وفرت السيدات الليبيات الدعم الطبي واللوجستي وغيره من أشكال الدعم ، إلا أن المرأة الليبية ما زالت تواجه تحديات كبيرة حول تدون مشاركتها الكاملة في العملية الانتقالية حيث يتاح للمرأة الليبية قدر أقل من القدرة على الوصول إلى المعلومات وتعاني من معدلات أمية أعلى من الرجل وتواجه التمييز في الحصول على الوظائف وفي أماكن العمل، كما تعاني من التضييق على حرية التنقل ولم تتواجد القيود على مشاركة المرأة السياسية في القيود القانونية فحسب بل بالأساس في المعوقات والضغوط الاجتماعية والثقافية ، فهناك اختلاف كبير في معدلات المشاركة في الحياة العامة بحسب نوع الجنس، حيث يشكل الذكور ما نسبته 73.7في المائة فيما يبلغ معدل توظيف النساء 26.3في المائة من القوة العاملة في عام 2017. كما أن نسبة 16في المائة فقط من المقاعد البرلمانية تشغلها نساء، و 69في المائة من النساء البالغات بلغن مستوى تعليميًا ثانويًا على الأقل، لكن ربما أسهم التصور السائد عن غياب الأمن ووجود مسلحين أمام بعض مراكز القتراع في انحسار نسبة مشاركة في الناخبات، وتعد ليبيا دولة طرف منذ زمن طويل معاهدات دولية وإقليمية أساسية متعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة وربما تمثيل 30% من النساء في المناصب القيادية للانتخابات القادمة قد يكون له صدي كبير علي الشعب الليبي.

تدني حقوق الإنسان: يرتبط بمبدأ المساواة تعزيز حقوق الإنسان في الدولة ويمكن القول إن حقوق الإنسان في ليبيا بعد الثورة ربما شهدت تدهورا يوازي التدهور الذي كانت عليه قبل الثورة بسبب حالة الحرب المستمرة والتوسع في امتلاك السلاح من قبل المجموعات المسلحة الخرجة عن القانون وهو ما أدى إلى غياب مؤسسات فعالة للحكم والعدالة والأمن وزيادة الإساءات والانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة ،وكان نتيجة لتبعات فشل حكم القانون ،عمليات القتل التعسفية وغير المشروعة وعمليات القتل لدوافع سياسية من قبل جماعات خارج سيطرة الحكومة والتعذيب وبالنسبة للإطار التشريعي للمساواة والعدالة الاجتماعية بعد ثورة 17فبراير كان منها صدور قوانين تنظم المرحلة الانتقالية كقانون 17لعام 2012بشأن إرساء قواعد العدالة الانتقالية الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي والذي جرى تعديله بموجب القانون رقم 41 لعام 2012 من قبل المؤتمر الوطني العام ، إلا أن هذه القوانين قد شابها قصور من ناحية ومن ناحية أخرى لم تفّعل، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعيشها البلاد، فالقوانين وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى تطبيق العدالة الاجتماعية، بل لبد من وجود إرادة حقيقية سياسية وشعبية، سياسية بإصدار القوانين وتعزيز الاستقرار الأمني و إجراء إصلاحات جذرية لمؤسسات الدولة ، وشعبية تتمثل في المطالبة الشعبية بضرورة معالجة انتهاكات وجروح ومآسي الماضي ، كما يرتبط إقرار حالة من المصالحة الوطنية الحقيقية بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص داخل المجتمع

ويمكن القول إنه جرى التركيز على المصالحة الوطنية من دون تحديد شروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها مما أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية ،بسبب ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار ما عّزز الانقسامات الاجتماعية . وخلق معوقات للتعايش تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية .

تستوفيها في ما يلي :

ر.م	سياسة المساواة وتكافؤ الفرص التي لا تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية	سياسة المساواة وتكافؤ الفرص التي تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية
-1	سيطرة القبلية والجهوية علي صياغة وتطبيق سياسة المساواة والتوزيع العادل للموارد وكذلك في اتخاذ القرار واتباع سياسة المصالح الخاصة.	القضاء علي التفرقة العنصرية والقبلية واعتبار افراد المجتمع الليبي أسويا في الحقوق والواجبات .
-2	عدم وجود خطط استراتيجية في تنفيذ السياسات الاقتصادية والعمل علي اصدار وإلغاء القرارات بشكل مفاجئ وسريع دون اتخاذ خطوات تحضيرية تسمح بالتقدم التدريجي في تنقيدها	إصلاح طويل الأمد من خلال سياسات حماية اجتماعية شاملة تنفذ على مراحل تدريجية وتتناسب مع القدرات المؤسساتية وتسمح بالانتقال التدريجي
-3	التبعية الخارجية للاقتصاد القومي وموارد الدولة الليبية واعتمادها علي المساعدات الخارجية وسياسات الدول الاجنبية في نموها الاقتصادي	وضع خطط تنموية يتم تنقيدها من قبل خبراء وطنيين في ادارة السياسات الاقتصادية والعمل علي استعادة النمو الاقتصادي بتطبيق العدالة الاجتماعية
-4	عدم تطبيق مبدا حقوق الانسان وسيطرة القوى الفردية في معظم المؤسسات العامة وانتشار التفرقة العنصرية في الحقوق وتطبيق مبدأ نيل المطالب بقوة السلاح	العمل علي تطبيق مبدأ حقوق الانسان كأحد اركان العدالة الاجتماعية في علي مختلف الشرائح في المجتمع دون اضطهاد او تفرقة
-5	عدم مشاركة المرأة في غلب المناصب القيادية وعدم نيلها لكافة حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية	العمل علي ادماج المرأة وتمكينها في سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في مختلف المجالات وتولها للمناصب السيادية في الدولة وتمثيلها بنسبة 30% في المجتمع.

2 -التوزيع العادل للموارد: يعد التوزيع العادل للموارد أحد أهم أبعاد العدالة الاجتماعية في

أي دولة، وإذا ما نظرنا لليبيا في عهد النظام السابق نجد أنها عانت من هذا الأمر بسبب العديد من العوامل منها خطط التنمية الوهمية ومشاريع لا تقوم على أبسط الأسس العلمية، ووجود مخصصات كبيرة جداًصرفت على الأجهزة الأمنية والعسكرية الخاصة بحماية النظام، وتمويل مشاريع سياسية لزعزعة الاستقرار في المنطقة وتعقب المعارضين للقذافي في الدول الأخرى، والاستثمارات الخارجية في عدد كبير من الدول

مجهولة المقر والعائد ودعم دول وجهات إقليمية ودولية مشبوهة كما أن البنية التحتية والأساسية لليبيا كانت في حالة انهيار خاصة التعليم والصحة وغيرها من مؤسسات المجتمع التي تعتبر مخرجاتها صمام أمان لأي شعب في حالة الانفلات والفراغ الأمني المصاحب للثورات ويمكن التدليل على غياب التوزيع العادل للموارد في ليبيا بعد الثورة من خلال الآتي (المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية ، 2016، ص8-9) .

- عانى الاقتصاد الليبي بشكل كبير بعد ثورة 17 فبراير حيث توقفت العديد من المشاريع الاقتصادية بعد الحرب إضافة إلى حالة عدم الاستقرار ، وإغلاق الموانئ والحقول النفطية وهي المورد الأساس للاقتصاد الليبي ، ونشاط حركة التهريب للسلع المدعومة .
- شكلت مبيعات النفط والهيدروكربونات، النسبة الأكبر من الإيرادات العامة قبل العام ،2011، وفيما بعد ، حيث إن الإيرادات السيادية الأخرى مثل الضرائب والجمارك والاتصالات والرسوم الأخرى شكلت نسبة بسيطة نسبيا. في عام 2017 ، وبهدأ إن مساهمة الإيرادات السيادية الأخرى في الإيراد العام وبهذه النسب مقارنة بالدول الأخرى تعتبري ضعيفة جدا مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات لتطوير تحصيل الإيرادات السيادية وإدارتها، من قبيل تطوير النظام الضريبي وآليات تحصيل الضرائب وتنويع مصادر الإيرادات.
- التصرف في الميزانية وإصدار القرارات وتوقيع العقود في المرحلة الانتقالية كان مبالغ فيه في مرحلة يفترض أن تكون مرحلة تسيير بأقل قدر، ويمكن القول إن السلاح والصراع أحد أهم آليات الوصول للموارد في ليبيا بعد ثورة 17فبراير، ففي الجنوب الليبي اندلعت الكثير من المعارك التي ركزت على الوصول للموارد وتثبيت نفوذها على آخر، مما يعني أنه من أهم تحديات بناء الدولة في ليبيا بعد الثورة توزيع السلطات واقتسام الثروة دون السقوط في محاذير النعرات وتأسيس قوة عسكرية وطنية تحت شرعية الدولة إضافة إلى تكريس تقاليد الصراع السياسي الحديث القائم على أساس المشروعات والرؤى بعيدا عن دوائر التأثير العرقي والقبلي والجهوي.
- تفتقر ليبيا لأية خطة تنموية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ترسمها الدولة من أجل رفع مستوى دخل المواطنين ودعمهم بالعدل والمساواة. ولا توجد خطة لتنمية الموارد النفطية في البلاد كما أن ترتيب ليبيا في مؤشر التنمية البشرية قد انخفض بشكل كبير بسبب تراجع العديد من الخدمات وكذلك نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن الفساد الإداري والسياسي والمالي في ليبيا من أهم معوقات بناء الاقتصاد الليبي وسبب رئيسي في فشل كل محاولات الإصلاح التي انتهجتها الدولة منذ زمن ، تشير تقرير ديوان المحاسبة 2017 ، الصادرة من الأجهزة الرقابية ان استشراء الفساد في كل مؤسسات الدولة بما فيها الأجهزة الرقابية نفسها. ومن أهم أسباب الفساد في ليبيا الوساطة والمحاباة خاصة في تمكين الأقارب من الوظائف والتعاقدات، واستغلال المنصب للمصالح الخاصة والمضاربة في النقد الأجنبي والاحتكار ، وهو الأمر الذي يؤثر في توزيع الموارد بين أفراد الشعب، فعمليات الفساد الناتجة عن عدم وجود خطط تنمية اقتصادية ممنهجة تؤثر في نصيب الفرد الليبي من مقدرات دولته .
- ظل عجز الموازنة في ليبيا في تزايد حتى وصل إلي 30مليار دينار ليبي في عام ،2015،كما زاد انهيار الدينار الليبي في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى. كما بلغ معدل التضخم 2.4في المائة عام ،2014 و 9.8في المائة في عام ،2015وارتفع إلى 25.3في المائة في الفترة من يناير إلى يونيو .2016كذلك الحال بالنسبة لصندوق موازنة الأسعار فإنه في بعض الأحيان تباع البضائع المستوردة في أسواق الجملة وفي أحيان أخرى يعاد بيعها بطرق غير قانونية للموردين ومن ثم من المرجح أن تعود لتباع للصندوق بسعر يفوق سعر شرائها .
- لا توجد سياسة واضحة ومدروسة، يتم من خلالها توزيع الخدمات الاجتماعية توزيعاً جغرافيًا عادلاً بين كل قرى ومدن وأرياف وأحياء البلاد الليبية، وعلى أساس متين من الحقوق المكفولة والواجبات المفروضة والإمكانيات المتاحة .
- -عجز السلطات التشريعية والحكومات المنبثقة عنها على إدارة المال العام وتحصيل الإيرادات وتغطية المصروفات، بحيث ظهر عجز كبير في تغطية بنود أساسية مثل المرتبات، وتراجع سعر صرف الدينار بشكل كبير جدا مقابل الدولار الأمريكي ، وفي عام ،2018بلغ إجمالي النفقات 10.7مليار دينار ليبي أنفَق منها على المرتبات والأجور ما قيمته 6.3مليار واستحوذت النفقات التيسيرية على 1.3مليار دينار، والدعم على، 888مليون دينار صرف جلها على صندوق موازنة الأسعار، وبلغ مجموع ما أنفَق على التنمية ما قيمته 2.1مليار دينار في 2018 ، وفي كل الأحوال، فإنه من الواضح أن الحكومة الليبية تنتهج سياسة إدارة شؤون الدولة بالتركيز على الإنفاق الاستهلاكي من دون التركيز على التنمية
- طرح استبدال دعم السلع الأساسية والمحروقات بدعم نقدي مباشر لكل مواطن قدره 50دينارا شهريًا، إلا أن قيمة الدعم المقترحة والصعوبات الاقتصادية تجعل الفكرة ضعيفة ولا تتماش مع فكرة التقسيم العادل للموارد .
- بلغت نسبة البطالة خلال عام 2015 حوالي 19%منهم 14.5%من الذكور و 22.4%من الإناث، ويمثلون نحو 400ألف مواطن من القوة القادرة على العمل، ويعتبر نحو % 37.3من إجمالي لعاطلين هم من حاملي المؤهلات الجامعية والدراسية.
- -فيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد شهد تدهور ملحوظا خلال العام 2015في أنحاء ليبيا ومظاهره في انقطاع الكهرباء وتفاقم المشاكل الصحية والتعليمية والمعيشية، وحرمان معظم الليبيين من الخدمات الحكومية، لعدة أسباب منها تفاقم الاضطرابات الأمنية وإجراءات التقشف التي أعلن عنها المصرف المركزي مطلع العام .2015 .
- -يتوجب على الحكومة أن توفر توزيعا عادل للثروة الوطنية بين المواطنين والمدن ، وعلى الرغم من أن الحكومة قد ورثت الإرث المؤسسي الشديد المركزية للنظام السابق إلا أنها عملت جاهدة من أجل جعل توزيع الثروة النفطية وتوصيل الخدمات عبر الأقاليم وهياكل

الحكم المحلي، وأفادت تقارير مثل تقارير ديوان المحاسبة و الرقابة بوجود فساد نتيجة لانعدام الشفافية في إدارة الحكومة.

في ضوء ما سبق، يمكن تلخيص نقاط الاختلاف الأساسية بين طريقة توزيع الموارد علي نحو يراعي متطلبات العدالة الاجتماعية وتلك التي لا تراعيها، في ما يلي :

رقم	توزيع الموارد علي نحو لا يراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية	توزيع الموارد علي نو يراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية
-1	اعتماد منظومة يشوبها التميز ما بين القطاعات وفئات العاملين في الاجور والامتيازات والموارد المتاحة ولا توجد سياسة واضحة ومدروسة توزيع الخدمات الاجتماعية توزيعاً جغرافيًا عادلاً	اعتماد تصميم بسيط وموحد على المستوى الوطني، يتناسب مع القدرات المؤسساتية المتوفرة ويشمل القطاعين العام والخاص ويشترك فيه جميع شرائح المجتمع دون تميز في توزيعها للخدمات توزيعا عادلا
-2	غياب أو ضعف آليات التطبيق والمؤسسات الرقابية واللجوء إلى الإجراءات المنفردة والسياسات الجزئية والقطاعية بعيدا عن التخطيط التكاملي	تطبيق القانون والعمل علي وضع آليات تضمن التطبيق وتحد من القدرة على التهرب من الامتثال. وتوافر الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي
-3	تطبيق القانون والعمل علي وضع آليات تضمن التطبيق وتحد من القدرة على التهرب من الامتثال. وتوافر الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي	قيام الجهات المختصة والسلطة التنفيذية بمتابعة وتنفيد المشاريع وادارتها ووفق برنامج خطة استراتيجية من مجلس التخطيط الليبي لدعم الاقتصاد القومي والمحلي
-4	غياب الشفافية والمشاركة في المسارات المتعلقة بالميزانية، وعدم الانتظام في إقرار الميزانيات العامة وإصدار التقارير الدورية المتعلقة بالجباية والإنفاق	ضمان الميزانية التشاركية والمسارات الشفافة وآليات المراقبة للمسارات المتعلقة بالميزانية

يلاحظ أن الوضع القانوني والمؤسسي للضمان الاجتماعي في ليبيا بعد الثورة لم يحدث فيه أي تقدم بشكل كبير، ويتولى الصندوق حماية الفرد في حالة فقد السند الاجتماعي ومن انقطعت بهم سبل العيش الكريم و المتقاعدين وأصحاب المعاشات الأساسية والاسر الكبيرة العدد وما في حكمهم ومحدودة الدخل، فمؤشرات الضمان الاجتماعي السلبية فاقت لمؤشرات الإيجابية بعد الثورة وهي كالتالي(العربي ، 2015،ص6) .

-هناك كثير من الأسر المحتاجة إلا أن مقدار المرتب التقاعدي لا يفي باحتياجاتهم كما أن الضمان الاجتماعي لا يغطي احتياجات الأسر بالكامل في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة حيث إن الأسر التي تتقاضى المرتب التقاعدي تصل أعدادها في المتوسط ما بين ثلاثة أفراد إلى ثمانية أفراد و الكثير من المعنيين بشريحة المرتبات التقاعدية هم كبار في السن ويحتاجون للرعاية الصحية مرتفعة التكاليف .

- تقلص الإنفاق في بندي المرتبات والدعم بنحو31% في عام 2015وهو الأمر الذي لا يتفق مع الأزمة التي يعاني منها العديد من فئات الشعب الليبي.
- يشكل التمويل عائقا أمام تنفيذ العديد من الُخطط الحكومية لتنفيذ مساكن لإيواء النازحين .
- ظهرت في المجتمع الليبي شرائح اجتماعية سكانية مستحدثة بعد الثورة منهم الجرحى والأسرى والأرامل واليتامى بما قد يدفع الي تنامي ظاهرة التشرد التي سيكون لها أكبر الأثر على السلم المجتمعي.
- هناك العديد من التداعيات للانقسام السياسي الذي حدث بعد الثورة على كافة المؤسسات الليبية الخدمية وغير الخدمية، وهو الأمر الذي قلل من كفاءة عملها وتغطيتها للعديد من المناطق وأثر في الموارد والقدرات التي تعتمد عليها، ومن هذه المؤسسات صندوق التضامن الاجتماعي الذي انقسم بين الحكومتين نتيجة تبعيته المباشرة لوزارة الشئون الاجتماعية، وهو ما أثر في أداء وعمل الصندوق، حيث غابت المتابعة للمراكز التابعة للصندوق الذي لم يتحصل على الموارد اللازمة لممارسة عمله في رعاية المسنين والأيتام و ذوي الاحتياجات الخاصة.
- يعتبر الفساد وسوء إدارة توجيه الدعم الحكومي أو المشروعات الحكومية الخاصة بالضمان الاجتماعي أحد العقبات التي واجه هذه المنظومة في ليبيا.
- تعرض العديد من المواطنين للضرر بسبب الأحداث التي مرت بها ليبيا خلال فترة الحرب، مما يجعل هناك حاجة ماسة لوجود لجنة للتعويضات تّختص ببحث إمكانية تعويض من تضرر لتحقيق حالة من السلام المجتمعي.
- بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الموجودة في البلاد فإن الحكومات والأجهزة التنفيذية لا تستطيع الوصول للمناطق والأماكن الأخرى خارج العاصمة والمدن الكبرى، مما يعني أن الجنوب والعديد من المناطق الأخرى تعاني من العزلة والتهميش .

وبناء علي ما سبق ذكره، يمكن تلخيص نقاط الاختلاف بين أنظمة (الضمان الاجتماعي) المراعية للعدالة الاجتماعية وتلك التي لا تراعيها في ما يلي :

ر.م	الحماية الاجتماعية التي لا تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية	الحماية الاجتماعية التي تراعي مفاهيم العدالة الاجتماعية
-1	مقاربة جزئية أو قطاعية، تقوم على الاستهداف ضمن نطاق ضيق، وعلى مفهوم الحاجة المباشرة والإجراءات التعويضية للفئات المستهدفة	مقاربة شاملة تتعدى التوجه فقط إلى الفئات الاجتماعية والأفراد الأكثر فقرا أو المعرضة للإقصاء الاجتماعي، لتشمل كافة المجتمع على أساس مفهوم الحق.
-2	اعتماد تمويل برامج الحماية الاجتماعية على مصادر غير ثابتة ولا سيما بعض الاعانات والمساعدات والقروض	استدامة تمويل برامج الحماية الاجتماعية وعدم اعتمادها على الدعم الخارجي
-3	قرارات تفتقر إلى الاستقرار وتتقلب وفق سياسات الحكومات الاقتصادية المتتالية والدورات الاقتصادية المتقلبة	ملاءمة محتويات سياسة الحماية الاجتماعية للواقع والتحديات الاقتصادية والاجتماعية ووضع إطار قانوني واضح ومحدد لها.
-4	تدخلات تفتقر إلى آليات واضحة للمشاركة والشفافية.	الإجراءات التنفيذية والإدارية المتخذة تضمن فاعلية البرامج وقدرة الوصول إلى الشرائح المجتمعية المختلفة، والمشاركة والشفافية

إعداد الباحثة استنادا لدراسة (زين الدين ، 2014،ص58)

المحور الثاني : قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي " الأبعاد والمؤشرات "

مفهوم الأمن الاقتصادي ومكوناته

الأمن مفهوم شامل يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة وله ابعاد مختلفة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاعتقادي ، وما يهمنا في مجال البحث هو البعد الاقتصادي للأمن ، والذي يهدف الى توفر اسباب العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الاساسية ، ورفع مستوى الخدمات وظروف المعيشة وخلق فرص عمل ،في الوقت ذاته تطوير المهارات من خلال برامج العمل والتدريب والتأهيل.

وقد وردت تعاريف عديدة للأمن الاقتصادي فقد عرف على انه " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية " ، او انه التنمية ، او امتلاك المرء الوسائل المادية ليحيى حياة مستقرة ، اما الامم المتحدة فقد توصلت الى معنى جامع فسره على انه " امتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكنه ان يحيى حياة مستقرة ومشبعة ، فهو ببساطة امتلاكه ما يكفي من النقود

لإشباع حاجاته الاساسية (الغذاء ، والمأوى اللائق والرعاية الصحية الاساسية ، والتعليم)(القليطي ،2007) ، وهناك من يرى أن الأمن الاقتصادي " هو الثقة في إمكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات، فإن حسن وإعطاء الأولوية لما يحتاجه المجتمع حاجة حقيقية، وبمواصفات جيدة، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعدم احتكار الإنتاج بيد فئة محدودة غير مؤهلة، وحسن التوزيع، وحصول كل فرد على متطلباته الدستورية الضرورية والتحسينية، وعدم حصول البعض على أكثر من احتياجاتهم بطرق غير مشروعة، وعدم التبعية الاقتصادية للغير، وتوافر أدوات التنمية الاقتصادية من مادية وبشرية" ، كما عرف الأمن الاقتصادي الوطني على أنه المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية للعمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي، والنمو الاقتصادي(حسين ،2013، ص 35) ، وحسب منظمة العمل الدولية يتكون الأمن الاقتصادي من الأمن الاجتماعي الأساسي، والذي يحدد الوصول إلى البنية التحتية للاحتياجات الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم، والمسكن، والمعلومات، والحماية الاجتماعية، وكذلك الأمن المتصل بالعمل.

فالأمن الاقتصادي ، أن تحقق فهو يكتنف بين طياته امنا بدنيا وصحيا وثقافيا وغذائيا ولكي يتصف اي اقتصاد بالفعالية والانسانية لابد ان تتوفر فيه تدابير واجراءات كافيه لتحقيق الامن الاقتصادي ، ونظم جيدة للضمان الاجتماعي تمكن الناس من الاستجابة لتحديات الحياة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم بالشكل الذي يبعد عنهم خطر الكوارث والازمات وينمي امكانياتهم البشرية لتوفير حياة افضل وسبل معيشة اكثر امانا واستقرارا . ويعتبر الامن الاقتصادي مهددا عندما ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل ، ومعدل نموه، وعندما ترتفع معدلات البطالة ، وانتشار الفقر ، وتسود حالة عدم الرضى الاجتماعي والسياسي ويتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك فأن تطبيق العدالة الاجتماعية يساهم في تحقيق الامن الاقتصادي ، فقد اشار بعض الكتاب الى أن قصور السياسات الحكومية هو ليس عدم كفاءة بل ان الاخفاق الحكومي ناتج عن انعدام العدالة الاجتماعية، الامر الذي يعيق نجاح المشاريع الانمائية (النجار، 2010، 169) .

-مؤشرات قياس الأمن الاقتصادي

نشر مكتب العمل الدولي في جنيف أول تقرير حول ترتيب الدول من حيث الظروف التي تهيئها لعمالها وموظفيها في مواطن الشغل، التي مست تسعين دولة من دول العالم وشارك فيها أكثر من 48 ألف عامل يمثلون 86 % من سكان العالم، وكانت المعايير التي اعتمد عليها التقرير هي: تأمين الدخل الفردي، سوق العمل، التكوين المهني، والحريات النقابية. (مكتب العمل الدولي ،2004) .

1 -تأمين الدخل الفردي : تقرير مكتب العمل خصص مكانة بارزة لجانب تأمين الدخل الفردي، أي ضمان الحصول على دخل شهري مستقر، مستشهدا بقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينستن تشرشل الذي قال "الإنسان المحتاج إنسان غير حر•"

2 -**سوق العمل** : المعيار الثاني المستخدم يتعلق بأمن سوق العمل واستقرارها في تقديم فرص عمل وفقا لمتطلبات الاقتصاد من جهة وتبعا لليد العاملة الملتحقة بهذه السوق من جهة أخرى• وقد اهتم التقرير بالقطاع غير المنظم الذي ظل مهمشا في الكثير من الدول والذي يعتبر من أهم مصادر تأمين فرص الشغل في الكثير من الدول •

3 -**التكوين المهني** : يرى تقرير مكتب العمل أن ظاهرة "الفقر التربوي" انتشرت في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة تمنع قسما مهما من الشعوب من بلوغ مستوى التعليم الأساسي، كما تطرقت إلى مدى تأثير العولمة وتحرير التجارة على تخفيض ميزانية التربية والتعليم في الكثير من البلدان، وكيفية لجوء البعض إلى تعويض ذلك النقص من خلال مصادر أخرى مثل خصخصة التعليم والتكوين•

4 -**الحريات النقابية** : إذا كان تقرير مكتب العمل قد اعتمد في تصنيفه على عدة معايير فإن معيار الحرية النقابية التي تشكل أساس الأمن في مكان الشغل، كان موضوع تحليل معمق نظرا للتحديات التي تعترض طريق العمل النقابي في زمن العولمة والليبرالية المفرطة• وما يستنتجه التقرير في هذا المجال هو تراجع العمل النقابي وإضعاف الحركة النقابية في الكثير من المجتمعات المتقدمة والنامية• بل إن التقرير أشار إلى تعاظم التشكيك في مدى ثقة العمال في تمثيل النقابات لهم، والتكهن بنهايتها• يضاف إلى ذلك ظهور تيارات تعمل على استبدال العمل النقابي بنشاط جمعيات عمالية تابعة للمؤسسة، أو من خلال نشاط منظمات مدنية• ولا شك أن أحسن مثال عن تآكل المكاسب النقابية، ما حصل في بلدان أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي حيث لم يعد أكثر من ثلث العمال الروس منخرطين في الحركات النقابية اليوم•

مهددات الأمن الاقتصادي:

يعد الأمن الاقتصادي ذو أهمية عظمى تتعدى أهمية الأمن البدني والصحي والثقافي والغذائي، فالأمن الاقتصادي" إن تحقق فعلا " يكتنف بين طياته أمنا بدنيا وصحيا وثقافيا وغذائيا الخ. ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي؛ حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدرؤوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكاناتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أمانا واستقرارا .

ويمكن تلخيص أهم مهددات الأمن الاقتصادي فيما يلي:

1 **.دخل الفرد** : اي انخفاض كل من متوسط دخل الفرد ومعدل نموه .

2 **.البطالة** : يعتبر العمل مصدراً اساسياً في اشباع الحاجات الاساسية للإنسان ويعمل على تحويل الانسان من حالة الفقر والجوع الخوف الى حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، كما أنه هو الوسيلة والمدخل الفاعل في تحقيق القوة الاقتصادية والأمن الاقتصادي ، ولذلك ينظر للمجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة وغير الناشطين اقتصادياً بأنه مجتمع فقير أو غير منتج أو غير نامي أو متأخر . ولذلك فان ارتفاع معدلات السكان الناشطين اقتصادياً يعكس الوضع الاقتصادي للدولة المعينة ويعكس قدرتها في تحقيق الأمن الاقتصادي .

حيث بلغ إجمالي العاطلين في ليبيا الباحثين عن عمل 340.9 ألف شخص، موزعين على الجنسين، وذلك بحسب إحصائية أعدتها وزارة العمل والتأهيل بحكومة الوحدة الوطنية. كما أوضحت وزارة العمل الليبية، أن إجمالي عدد الذكور الباحثين عن العمل بلغ 151.281 بمعدل 44% من العدد الكلي، فيما سجل عدد الإناث 189673، أي بمعدل 56 %.

وأشارت البيانات التي تم إعدادها الوزارة في ، 31 ديسمبر /2022، إلى أن نسبة المؤهلين الباحثين عن العمل من إجمالي الإحصائية بلغت 58%، فيما كانت نسبة غير المؤهلين من العدد الإجمالي 42%، حيث تراوحت مؤهلات الباحثين عن العمل بين حاملي الشهادات من الثانوية إلى الجامعية.

وبحسب الإحصائية السابقة فإن النصيب الأعلى كان منها لأصحاب الشهادات الثانوية بنسبة 24 % من إجمالي الباحثين عن عمل، يليهم أصحاب الشهادات الجامعية بتخصص الهندسة والتصنيع والبناء 23%.(إبراهيم ، الشاهد ،2022)

3 .**الفقر:** ويمثل الفقر الخطر الاكبر للمجتمعات المعاصرة وذلك لان الفقر هو أحد مهددات الامن الاقتصادي ، وبانتشار الفقراء في المجتمع تنتشر الامراض وسوء التغذية وتكثر الجرائم والسرقات كما تكثر حالة عدم الرضا الاجتماعي والسياسي ، كما يتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع . ولذلك ينظر لمشاريع مكافحة الفقر وكفاءتها في التدخل ، بانها عامل اساسي في تحقيق الامن الاقتصادي ، بل الأمن الشامل في المجتمع .

4 .**عدم تو افر شبكات الأمان الاجتماعي:** يشمل التعريف الموسع لشبكات الأمان الاجتماعي الضمان الاجتماعي الحديث وبرامج التأمين الاجتماعي. فالضمان الاجتماعي يرتبط على العموم بتقديم دخل للفقراء، ولكن ليس بصورة حصرية ، بينما يتعلق التأمين الاجتماعي بالادخار وهو اكتتابيّ بطبيعته. ويجري التمييز عادةً بين الترتيبات غير النظامية أو التقليدية، من جهة، والتي يتبادل فيها الأقارب أو أفراد العشيرة الدعم الاجتماعي والاقتصادي في حالات الضيق من جهة، وبين البرامج الرسمية، من جهة أخرى، والتي تتولاها عادةً الحكومات أو المنظمات غير الحكومية، في الآونة الأخيرة. وتقدم شبكات الأمان الاجتماعي النظامية على العموم المعونات النقدية أو العينية المباشرة، والدعم لضرورات الحياة الأساسية .(السراج ، 2013) .

تجارب بعض الدول في تطبيق العدالة الاجتماعية لحل الازمة الاقتصادية

أولا: تجارب أوربية

نظرًا لكون نموذج الدولة الأوروبية هو من أكثر النماذج العالمية تقدما من حيث المستوى الاقتصادي والسياسي، باستثناء بعض الدول؛ نجد أن مظاهر العدالة الاجتماعية واضحة فيها بشكل كبير؛ فنجد دول مثل السويد والدانمارك وفنلندا وهولندا وجمهورية التشيك النمسا وألمانيا في مقدمة الدول الأوروبية من حيث انخفاض معدلات الفقر والبطالة، وتراجع سياسات الإقصاء والتهميش، والمساواة التعليمية والصحية، طبقا لما جاء في التقرير السنوي للعدالة الاجتماعية في أوروبا، the EU 16(cial Justice in". Index Report –2015 (، فعلى سبيل المثال استطاعت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أن تعيد بناء نفسها؛ حيث شنت الحكومات المتعاقبة خطط إصلاحية واسعة من شأنها تعافي الاقتصاد الألماني بشكل كبير وتقديم نموذج سياسي مختلف عن الخبرة الهتلرية السابقة. فمنذ توحيد ألمانيا في عام 1990وأصبحت معدلات البطالة في انخفاض مستمر حتى وصلت في 2015 إلى 6.4بواقع 2.79مليون عاطل من إجمالي عدد سكان يتجاوز 80مليون مواطن، وهو أدنى مستوى لها.

من ناحية أخرى تشير إحصاءات السنوات الأخيرة إلى تزايد نسبة الفقراء في ألمانيا؛ حيث بلغت15.4% في عام 2014، وازدادت في السنتين الأخيرتين نظرا للأحداث التي شهدتها ألمانيا، إلا أنه تجدر الإشارة أن مفهوم الفقر في الدول المتقدمة يختلف عن نظيره في الدول النامية؛ فهو لا يعني العوز والاحتياج في أوروبا بالأساس بقدر ما يرتبط بفقر الإمكانيات المؤهلة لسوق العمل، وفقر للوظائف، وقر الفرص الاجتماعية وغيره. وتتراجع مؤشرات الحرمان النسبي والتمثيل السياسي للمواطنين في المؤسسات الألمانية الرسمية وغير الرسمية المختلفة، كما تبلغ مستويات المساواة في الحقوق والحريات ومنها التعليم والصحة نسب مرتفعة للغاية وضعتها في ترتيب متقدم (المرتبة السابعة أوروبيا) من حيث الدول الأكثر تطبيقا لمبادئ وسياسات العدالة الاجتماعية ومؤشراتها المختلفة .

ثانيا: تجارب غير أوروبية

على الجانب الآخر من العالم تطل التجارب التنموية لبعض الدول سواء من آسيا أو أمريكا اللاتينية؛ فلم تكن تلك الدول تسعى لتحقيق نهضة اقتصادية وسياسية فحسب، بل أيضًا كان يكمن في ذهن قادتها كيفية تحقيق رفاهية مواطنيها والارتقاء بالدولة في مصاف الدول المتقدمة؛ من خلال القضاء على المشكلات الداخلية والعمل على إدارتها بشكل يضمن التكامل لا الانفصال وهو أحد أسس ومكونات العدالة الاجتماعية. ومن أبرز تلك النماذج الهامة والمعروفة عالميا والتي سنلقي الضوء عليها سريعا هم ماليزيا، سنغافورة في آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، حيث انطلقت تلك الدول جميعها من قاعدة رؤية سياسية للقادة داخلها لتحقيق نمو ونهضة شاملة للبلاد، تعززَّت بوجود قدرات بشرية واعية ومدركة لحقيقة دورها، ورأي عام مؤازر للسلوك السياسي بما ساهم في تدعيم أواصر العدالة الاجتماعية بين مواطنها. وفيما يلي عرض للتجربة الماليزية في تطبيقها ونجاحها في تطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية:

ماليزيا: تعد ماليزيا بلد صغير نسبيا يقع في جنوب شرق آسيا، ويتكون من 13ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، ويبلغ عدد سكانها حوالي 30مليون نسمة، وكانت الدولة الماليزية قبل نحو أربعة عقود مجتمعًا زراعيًا لا يعرف سوى زراعة الأرز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة، لكن مع وصول "محاضير محمد" للحكم ونهجه لرؤية إصلاحية متقدمة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، تحولت ماليزيا إلى نموذج اقتصادي وسياسي يُحتذى به بين بقية دول العالم. فقد كان معدل الفقر في البلاد يصل إلى ،70%وبعد تلك النهضة الاقتصادية وتحول البلاد نحو الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، أصبح لا يتجاوز ،5%بل وزاد دخل الفرد السنوي من 350دولارًا ليصبح في الوقت الحالي 18000دولار.(تابت ، 2014) ، ولم تكن لتتحقق تلك النهضة إلا في ظل وجود وضع اجتماعي ثقافي متماسك داخليا، برغم اختلاف العرقيات؛ حيث استطاعت ماليزيا تجنب الصراعات والخلافات بين المجموعات العِرْقية الثلاث الرئيسية المكونة للسكان، وهي: الملايو الذين يمثلون 50%من السكان، والصينيون الذين تبلغ نسبتهم ،24%والهنود البالغ نسبتهم .7%إذ عمل النظام الحاكم هناك على تعزيز الوحدة بين فئات الشعب مع اختلاف دياناتهم؛ حيث توجد الديانة الأساسية وهى الإسلام بالإضافة للديانات الأخرى مثل البوذية والهندوسية، كما ينص الدستور الماليزي(الشيخ ، 2019،ص316). كما عملت النهضة الاقتصادية للبلاد التزامن مع نمو الاستثمارات المحلية في الداخل في ظل الاعتماد على حليف استراتيجي كبير مثل اليابان، بل ومن اللافت في تجربة ماليزيا الاقتصادية التي ساهمت في تحقيق النمو من ناحية، وتعزيز عناصر العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى هو تركيز مهاتير محمد على تجهيز المواطن

الماليزي بجميع الوسائل العلمية والتكنولوجية كي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب؛ حيث كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذى يعود بارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر، ونظرًا لكون تجربة ماليزيا شاملة ولم تقتصر على التنمية الاقتصادية فقط، تجدر الإشارة إلى طبيعة اهتمام مهاتير محمد بالتعليم، حيث نصب اهتمامه عليه منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور رياض الأطفال وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة (عبدالواحد، 2016،ص142) ولعلَّ انخفاض معدلات الفقر من ناحية، وتراجع البطالة إلى 2.9%من إجمالي عدد السكان طبقا لإحصاءات عام ،2012بما يجعلها دولة خالية من البطالة طبقا للمعايير الدولية التي تعتبر أي دولة خالية من البطالة إذا قلت نسبة العاطلين فيها إلى ما دون 23،4%كل ذلك يساعد في وضع ماليزيا نموذج في تطبيق العدالة الاجتماعية خاصة بالنظر إلى إعادة توزيع الثروة من حيث الأعباء والمزايا على المواطنين. ومن الناحية السياسية، فتتاح في ماليزيا مناخ سياسي قائم على دعامتي الحرية والمساواة دون المساس بحقوق الإنسان وهي القيم التي تمثل جوهر العدالة الاجتماعية. أما بالنسبة للتهميش والإقصاء؛ فتعد ماليزيا نموذجا جديرًا بالتميز في كيفية التعايش بين الطوائف الديانات المختلفة المكونة للمجتمع مع احترام للأقليات وعدم المساس بحقوقهم.

وضع إستراتيجية للتنمية تحقق العدالة الاجتماعية:

بناء علي ما تم التطرق اليه في الدراسة لابد للحكومة في الوقت الحالي أن تضع استراتيجية للتنمية وفق مشروع العدالة الاجتماعية من أجل بناء دولة متماسكة اجتماعيًا ، تهدف إلى علاج مشكلة البطالة ، تخفيض الفقر ، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل ، الي جانب تحقيق العدالة بين الأجيال ، وتقوية الاقتصاد القومي والاستقرار السياسي والامن الاقتصادي . حيث سعت الباحثة لتقديم نموذج لوضع استراتيجية تنموية تراعي العدالة الاجتماعية و تقوم على الاعتماد على النفس، والوفاء بالاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كما تشمل العديد من القطاعات المرتبطة باحتياجات الغالبية العظمي من الليبيين في مجالات التعليم ، والصحة ، والإسكان ، والزراعية ، علي ان تعتمد هذه الاستراتيجية علي مبدأ المشاركة الشعبية.

فإن استراتيجية تطبيق العدالة الاجتماعية هي فرصة لإعادة التفكير في العقد الاجتماعي للدولة، ولكي تكون استراتيجية التنمية فعالة ، يجب أن تصاغ بطريقة متكاملة وأن تدعمها القوى الاجتماعية والسياسية التي تشارك فيها الحكومة والشعب وقطاع الأعمال والمجتمع المدني . هذه الرؤية المشتركة هي عامل مهم لاستدامة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وستلزم استراتيجية التنمية ما يلي : (الامم المتحدة ،2007،ص11-12)

- تحديد وتشخيص المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية.
- مراجعة فعالية السياسات الحالية لمعالجتها .
- اقتراح مجموعة من السياسات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل من أجل تفعيل آثار التنمية .
- وضع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية في استراتيجية التنمية
- إعداد استراتيجية للتنمية تتوافق مع الأولويات المتفق عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل من أجل تحقيق التنمية المحققة للعدالة الاجتماعية.
- تخصيص اعتمادات مناسبة من الموازنة لدعم الأولويات ، ومن الأفضل الاتفاق على مدة زمنية لإنجازها .
- إيجاد آليات للتنفيذ الفعال
- إيجاد آليات للمراقبة والتقييم لإستراتيجية التنمية كل 9 – 2سنوات حتى يمكن القيام بإجراء تحسينات أو تعديلات ضرورية .

ويجب أن نتعلم من تجارب الدول الأخرى السباقين في هذا المضمار عند وضع استراتيجية للتنمية تحقق العدالة الاجتماعية ، للاسترشاد بها أو تطويرها واعداد استراتيجية متوافقة مع ظروفنا وامكانياتنا.

يمكن القول بأن هذه الدول حققت اهدافها في تطبيق العدالة ، على أنها أهداف نسعى نحن ايضاص إلى تحقيقها ، وخصوصًا الأهداف الملحة والمرتبطة بظروف بلدنا وامكانياته . فتحديد الأهداف مهم لأنه يوضح أولوية السياسات القطاعية ذات العلاقة ، ويجب ترتيب هذه الأهداف حسب الأولويات:

- خلق الفرص الوظيفية اللائقة للجميع للقضاء علي البطالة ورفع المستوي المعيشي.
- تحقيق العدالة بين الاجيال
- الحد من الضعف وتعزيز الحماية الاجتماعية في القطاعات
- تعزيز التماسك الاجتماعي بين الفئات والحفاظ علي النسيج الاجتماعي
- القضاء علي الفقر وتحسين المرتبات.

وقد يواجه تحقيق هذه الأهداف مجموعة من العقبات والتي لا بد من التغلب عليها والتي منها التغطية المحدودة في مناطق محدودة داخل الدولة للفئات الأكثر حرمانًا، ولا بد من التغطية على مستوى المجتمع الليبي ككل ولكافة الفئات المهمشة، وقد يكون التمويل غير كاف، لذا لابد من البحث عن طرق تمويل جديدة أو رفع كفاءة مصادر التمويل الحالية، أو عدم التوزيع الجيد للأموال بين البرامج، ولا بد من التوزيع نحو برامج ذات تأثير مرتفع مثل الصحة والتعليم وللإسكان وغيرها .

مما تقدم يمكن القول أن تحقيق العدالة الاجتماعية قد يكون مكلف، ولكن الموارد محدودة، غالباً ما يكون للدولة حيز مالي محدود وغير كاف لتغطية جميع الاستثمارات وتحقيق كافة الأهداف المطلوبة، وأساس أي استراتيجية هو الترتيب حسب الأولوية ، لكي يتم توجيه الموارد المحدودة إلى تحقيق الأهداف ذات التأثير الأكبر ، والتي تكون تكلفتها فعالة ، ويمكن التمويل للسياسات الهادفة لتحقيق العدالة من خلال : (الباجوري،2016،ص45) .

- دعم الموازنة العامة من خلال الإيرادات الضريبية، ويمكن الاتجاه نحو الضرائب التصاعدية وخصوصاً على التبغ والكحول وغيرها من السلع التي ليست ضرورية للسواء الأعظم من الشعب.
- فرض رسوم ومساهمات متعلقة بالدخل لمساندة الفئات الفقيرة من خلال الاعانات من الفئات مرتفعة الدخل.
- التبرعات الخيرية، وهذا التمويل يسد الثغرات بشكل مؤقت
- تحقيق الانضباط المالي في المصروفات الحكومية .

وعندما تعتزم الحكومة تطوير سياسات اجتماعية تحقق العدالة الاجتماعية ،لابد لها مراعاة مجموعتين مختلفتين من السياسات التنموية وهي:

- **السياسات المتوسطة والطويلة الأجل** : تشمل أهم المبادرات توسيع نطاق خدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي ، وتحسين مستويات العمل ، والأجر الكافي وسياسات التوظيف والبرامج الثقافية لتعزيز التماسك الاجتماعي ، وغيرها من السياسات العادلة مثل زيادة الدخل الريفي ، واستصلاح الأراضي.
- **السياسات قصيرة الأجل** : إن الحكومة التي تسعى إلى تحقيق العدالة تحتاج إلى نتائج أسرع لسد الاحتياجات الاجتماعية الملحة وتلبية الاحتياجات الأساسية بين الشرائح السكانية الأشد فقراً، وتشمل هذه البرامج على مساعدات غذائية ، وبرامج وجبات مدرسية مجانية ، ومكملات غذائية للأطفال والأمهات ، وبرامج عاجلة للتوظيف ، وتطوير برامج الإسكان دون المستوى (المياه والصرف الصحي وكفاءة الطاقة)،وحرية الحصول على الخدمات الصحية ، بالإضافة إلى حملات محو الأمية ، وتحويلات نقدية غير المشروطة مثل معاشات التقاعد للمسنين الفقراء والأشخاص ذوي الاعاقات وتطعيم الأطفال. ويجب الإشارة هنا بأن علينا ان نأخذ من تجارب الدول السابقة ما يتلاءم مع النسيج الاجتماعي والثقافي لمجتمعنا وأن نتعلم من التجارب السابقة وخصوصاً من الدول التي كان متوسط نصيب الفرد من الدخل قريباً من متوسط نصيب الفرد من الدخل في المجتمع الليبي ، وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية قريبة منا ،والتي وصلت الي مستوى اقتصادي ملائم لها ، لأنها نفذت برامج خاصة بالعدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن الاقتصادي لها.

نتائج الدراسة

1- أن تحقيق الأمن الاقتصادي في المجتمع الليبي يتطلب الأخذ بالاستراتيجيات والاليات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ، وتطبيقها بطرق صحيحة ومحددة لضمان تقوية الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار السياسي.

2- سوء الخدمات المقدمة، وعدم كفايتها لجميع الشرائح في المجتمع لسوء إدارة توجيه الدعم الحكومي أو المشروعات الحكومية الخاصة بالضمان الاجتماعي ، وقلة كفاءة عملها وعدم تغطيتها للعديد من المناطق مما أثر في أداء وعمل الصندوق، حيث غابت المتابعة للمراكز التابعة للصندوق الذي لم يتحصل على الموارد اللازمة لممارسة عمله في رعاية المسنين والأيتام و ذوي الاحتياجات الخاصة مع ظهور شرائح اجتماعية سكانية مستحدثة بعد الثورة منهم الجرحى والأسرى والأرامل واليتامى بما قد يدفع الي تنامي ظاهرة التشرد التي سيكون لها أكبر الأثر على السلم المجتمعي.

3- اعتماد الحكومة في إيراداتها وصادراتها علي النفط كمصدر أساسي ، دون تنوع في المنتجات والصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي.

4- تقليص الانفاق علي بند المرتبات ، ساهم في ظهور الفقر، وانتشار البطالة وكثرة الأسر المحتاجة لأن مقدار المرتب التقاعدي لا يفي باحتياجاتهم كما أن الضمان الاجتماعي لا يغطي احتياجات الأسر بالكامل في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.

5- سيطرة القبلية والجهوية علي صياغة وتطبيق سياسة المساواة والتوزيع العادل للموارد وكذلك في اتخاد القرار واتباع سياسة المصالح الخاصة، وعدم تطبيق مبدأ حقوق الانسان لجميع الفئات.

6- أن معظم السلع المستوردة باعتمادات من المصرف المركزي، لا تصل إلى المواطن بالسعر المحدد لها، حيث إنها تباع في الأسواق بسعر السوق الموازية أو يتم تهريبها إلى بلدان أخرى أو أحياناء يباع الاعتماد بسعر يفوق كثيرا السعر الرسمي، مما يصعب على الليبيين في كثير من الحالات شراء تلك السلع. علاوة على ذلك، يلعب نقص السيولة دوراء هامإ في تفاقم الوضع.

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، تقترح الباحثة بعض التوصيات ووضعها في خطة عمل لتساهم في تطبيق العدالة الاجتماعية وغلق الفجوات التي تؤثر علي تحقيق الأمن الاقتصادي الليبي من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا على النحو التالي:

1- الاهتمام بنتائج الدراسات التي تتعلق بالمعادلة الاجتماعية في وضع الخطط التنفيذية والعمل علي تطبيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد الأساسية بين افراد المجتمع .

ألية التنفيذ : إعادة النظر في دراسة وتحليل مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع الليبي ووضع الخطط التنموية لتنفيذها بشكل يضمن للمواطن حقه في توفير الامن الاقتصادي لأسرته.

جهة التنفيذ : مركز الدراسات و البحوث والاستراتيجية والتنموية والمركز الليبي للبحوث الاقتصادية

2- دفع عجلة الاقتصاد، و تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والعمل علي في زيادة معدلات التشغيل والقضاء علي البطالة وتحقيق الامن الاقتصادي ، وتوجيه باتجاه النمو وكبح جماح التضخم، وعجز الموازنة وصولاً إلى استقرار الأسعار، وتحسين مستوى سعر صرف الدينار الليبي.

ألية التنفيذ : إعادة بناء مؤسسات الدولة الاقتصادية، بما يعزز عملية التعافي واعادة الإعمار والقضاء علي الفساد وتحسين المرتبات

جهة التنفيذ : مركز الدراسات و البحوث والاستراتيجية والتنموية والمركز الليبي للبحوث الاقتصادية

3- التخلص من تبعية الاقتصاد الليبي للثروة النفطية بتبني إستراتيجية تنويع الاقتصاد وتنوعه والتحول الي قطاع الصناعة و الإنتاج المحلي وايقاف الاستيراد للسلع البسيطة للمحافظة علي الدخل القومي للثروة النفطية.

ألية التنفيذ: تقديم الدعم والتسهيلات بكافة أنواعها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها الفعال واستغلال الموارد المادية في الانتاج المحلي وبالتالي

تحقيق الأمن الاقتصادي

جهة التنفيذ: صندوق الدعم الاقتصادي والجهات ذات العلاقة

4- العمل علي تطبيق مبادي العدالة الاجتماعية كالمساواة والحرية وحقوق الانسان علي مختلف شرائح المجتمع القضاء علي الجهوية والقبلية في نيل المطالب.

ألية التنفيذ : الاعتماد على شبكات الحماية الاجتماعية، والقانونية والتوجه نحو تطبيق العدالة والمساواة في تقديم الخدمات ، والتوزيع العادل للموارد.

جهة التنفيذ: صندوق ضمان الاجتماعي ووزارة الشئون الاجتماعية ومجالس البلديات.

5- الاستفادة من تجارب الدول السابقة في تطبيقها لمفهوم العدالة الاجتماعية بما يتماشى من طبيعة مجتمعنا

ألية التنفيذ: التعاون الدولي مع المؤسسات والمنظمات الدولية والجهات الحكومية لتقديم ما يلزم من خدمات لتنمية وتطوير الإنتاج المحلي وتعزيز وإعمار المنشآت الاجتماعية

جهة التنفيذ :وزارة الخارجية والتعاون الدولي أدارة تنمية الموارد البشرية والتجارة الخارجية.

6- العمل علي تدليل الصعاب ووضع لحلول لإمكانية لتطبيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الليبي وفق ما تتطلبه مصلحة الدولة في تحقيق الاستقرار والامن الاقتصادي وزيادة الاهتمام ببرامج التوعية والتثقيف لأهمية الدور الذي تقوم به العدالة الاجتماعية وبما تتميز به من إيجابيات تحقق التكامل الاقتصادي

ألية التنفيذ : تقديم الدعم المادي والمعنوي لكل المؤسسات العامة في الدولة الاقتصادية ، والاجتماعية والتربوية وللمشاريع الصغرى والكبري واقامة دورات توعوية تثقيفية لغرس روح المواطنة بين ابناء المجتمع الليبي .

جهة التنفيذ : ادارة الموارد البشرية والقيادات الادارية علي كل المستويات ومن خلال المؤسسات التربوية و الإعلامية الموجهة إلى مكونات المجتمع بمختلف مستوياتها

7- الارتقاء بمستوى العدالة التوزيعية بين أفراد المجتمع

ألية التنفيذ : إعادة هيكلة نظم المرتبات لجميع القطاعات والحوافز والمكافآت

جهة التنفيذ :المجلس الأعلى للدولة ومصرف ليبيا المركزي والادارة العليا للمؤسسات وديوان المحاسبة .

قائمة المراجع :

[1]- Abdul Hai, H. (1970). The entrance to the study of legal sciences, 1st edition, Kuwait, Kuwait University..

[2]- - كرانسوتون ،موريس (2005) ، معجم المصطلحات السياسية، دار النهار للنشر، بيروت- لبنان،ط 3، .

[3]- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، (2015)، العدالة الاجتماعية حلم لا يتحقق ، القاهرة ، ، 2015 .

[4]- ابن منظور، (2003) ،لسان العرب، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة، مصر .

[5]- منجود ،مصطفى محمود ، (1996) ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر.

[6]- الشهراني ، محمد سعيد آل عياش ،(2006) أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير في القيادة الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية.

[7]- حمود ، خضير كاظم، (2002م.) السلوك التنظيمي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

[8]- الزازية ، سيتي (1991)، الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي ، المستقبل العربي ، (ع 54) ..

[9]- جونستون ، ديفيد ،(2012)، مختصر تاريخ العدالة، تر مصطفى ناصر، ، ط 1، الكويت: عالم المعرفة.

[10]- صمويل ، فريمان ،(2015) ، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة جون لاورلز نموذجا ، ط1 ، بيروت ، المركز العربية للابحاث والدراسات السياسية .

[11]- تتيات ،علي وبلعزوقي ، محمد ،(2014) ، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانسانية ، ، جامعة الجزائر ،2الجزائر ، (المجلد 28 ، 5 ، 2014) .

[12]- سباين ،جورج ، تطور الفكر السياسي، ترجمة: حسن جلال العروسي، بدون ط، ،الهيئة المعرفية العامة للكتاب، بدون تاريخ .

[13]- أسماعيل ، فضل االله محمد ، عثمان ،سعيد محمد ،(2006) ، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي (بدون ط) ، مكتبة تبان للمعرفة .

[14]- العيسوي ، ابراهيم ،(2012) " الأفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر " ، في المنتدى الإقليمي حول : اقتصاديات الربيع العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، المملكة الأردنية الهاشمية،81.87ديسمبر .

[15]- الجبرير، محمد متعب، (2017)،العدالة التنظيمية وعلاقتها بتحسين الأداء للعاملين بإدارة مرور الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم، الأمنية، كلية العلوم الإدارية.

[16]- كنزة، عدنان (2018)، العدالة التنظيمية وعلاقتها بالإبداع التنظيمي داخل المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدى ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

[17]- عبد الوهاب، ياسر، (2017)، العدالة التنظيمية وتأثيرها على الرضا الوظيفي وتحسين الأداء: دراسة حالة البنك المركزي المصري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد.1

[18]- الحديني ، أماني مسعود ، (2020) : مفهوم العدالة الاجتماعية في مصر:قراءة في بعض خطابات النخب السياسيّة، سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ، ورقة عمل رقم 12 /مايو 2020 ، للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة رابط: https://creativecommons.org/licenses/by/4.

[19]- euren et al., (2017) Relationship between perceived organizational justice and job satisfaction, journal of education and research in accounting. http://dx.doi.org.

[20]- Domian Fernandez and Katrin Hansing, social justice in cuba : Now and in the Future,AcenForence Report (Cuba : 2008)

[21]- كارمل ، آي جيه وآخرون ،(2014): مشروع العدالة الاجتماعية في الأردن، ترجمة فيصل الزوايدة، مركز هوية ،عمان-الأردن.

[22]- هاشم ،صلاح أحمد ،(2005)، العدالة والمجتمع المدني. مصر: كتب عربية .

[23]- العيسوي ، إبراهيم ، " الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي : حالة مصر " ، مرجع سابق.

[24]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،(2015)، مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية . مطبوعات الأمم المتحدة.

[25]- عمار، حامد(2006)، تقديم كتاب: من فجوات العدالة في التعليم، تأليف:محسن خضر، ط2 ،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية .

[26]- Michael Wiebe , Social Justice and Individual Liberty: More Friends than Foes,(University of Western Ontario, September 1, 2013),available at: https://goo.gl/1wrrx7

[27]- الحديدي ، عبدالرحمن (2019) ، قراءة فى مفهوم العدالة الاجتماعية : تأصيل نظري ، المركز الديمقراطي العربي ، 11/ ابريل / 2019 . 12 16,5390 دقائق ، متاح علي الرابط www.lemocraticac.de/

[28]- ادم ، يوسف ،(2018)، المساواة والعدالة الاجتماعية ، بحث مقدم للمشاركة في الملتقي الدولي السياسات التنموية العربية وعمليات انتاج المساواة المجتمعية يومس 24-25/ فبراير / 2018. مخبر العلوم السياسية الجديدة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة .

[29]- القصاص ، مهدي محمد (2009)، العدالة الاجتماعية، سلسلة قضايا مجتمعية (4،)المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد"، 1يناير : متاح على http://www.medadcenter.com/articles/150

[30]- صالح ، جلال الدين محمد ،(2016) الطائفة الدينية بواعثها- واقعها-مكافحتها، ط 1،دار جامعة نايف، الرياض.

[31]- الباجوري ، خالد عبد الوهاب البداري ،(2016) ،العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، 2016 .

[32]- الأقليات في ليبيا بعد الثورة، متاح على الرابط التالي : http://www.mediterraneanaffairs.com/ethnic/

[33]- حامدي ، زهير،(2014)، ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والآمال ، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ،2014.

[34]- المنظمة الليبية للسياسات الاستراتيجية ،(2016)، العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011 ، اكتوبر 2016 ،ص 8-9، متاح علي الرابط http://loopsresearch.org/projects/view/23/?lang=ara

[35]- العربي ، ماجدة (2015)، الاثار الاجتماعية للانقسام السياسي، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، متاح على الرابط التالي: ttp://loopsresearch.org/projects/view/23/?lang=ara

[36]- زين الدين ،صلاح (2014)، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي ، ورقة بحثية منشورة في المؤتمر العلمي حول دور القانون فى تحقيق أمن واستقرار المجتمع ، 7 – 8 أبريل 2014 .

[37]- القليطي ،سعيد علي حسين،(2007) ،التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية في السعودية مؤتمر تقنية المعلومات والامن الوطني، الرياض.

[38]- حسين ، اسمة كزار (2013)، أثر المخدرات على الأمن الاقتصادي في البصرة، الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4 ،09العدد السابع و العشرون،.

[39]- النجار ، يحيى غني (2009)،الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي مجلة كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، العدد 15.

[40]- مكتب العمل الدولي، تقرير "الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل"، مجلة الطليعة، العدد 1645، 1 شعبان 1425هـ - 15 سبتمبر 2004 م.

[41]- الأسرج ،حسين عبد المطلب ،(2013) ، دور التمويل الإسلامي في تحقيق الأمن الاقتصادي ، 4 مايو، 2013 2:13 ، متاح بموقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي علي الرابط www.https://iefpedia.com

[42]- تقرير بعنوان "ألمانيا.. البطالة بأدنى مستوى بأغسطس"،(سكاي نيوز، 1سبتمبر ،2015)على الرابط : https://goo.gl/LS5Mp4

[43]- تابت ، ياسر،(2014)، ماليزيا وسنغافورة والبرازيل.. ثلاث تجارب ناجحة لتحول الدول من التخلف إلى التقدم، (جريدة الصباح، 11أكتوبر)، متاح على الرابط : http://www.elsaba7.com/articledetails.aspx?id=2190

[44]- الشيخ ، محمد عبدالفتاح (2019)، التجربة التنموية في ماليزيا ، كتاب : أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا ،ة تحليلية في الخلفيات الاسس الافاق ، ط1 ، 2019 ، تأليف مجموعة باحثين ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، المانيا .

[45]- عبدالواحد ، وفاء لطفي (2016)، السياسات التنموية في كوريا الجنوبية و ماليزيا، الشارقة ، مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج.

[46]- الأمم المتحدة (2007)، السياسة الاجتماعية ، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية نيويورك .

[47]- الباجوري ، خالد عبد الوهاب البداري ،(2016) ،مرجع سابق .

[48]- إبراهيم، محمد، صحيفة الشاهد الليبية ، البطالة في ليبيا ، نشر بتاريخ24/يناير/2022 ، بموقع شاهد https://lywitness.com